

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة
تحت عنوان:

أهمية نظام المحاسبة المالية المبسطة
في تقييم أداء الكيانات الصغيرة
- دراسة ميدانية: عينة من الكيانات الصغيرة قالمة -

تحت إشراف الأستاذ:
د/ قلاب دبيح إلياس

من إعداد الطالبين:
- بورنان يوسف
- بن مارس أيمن
أمام لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ (ة)
رئيسا	أستاذ محاضر أ	بولخروف حياة
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر ب	قلاب دبيح إلياس
ممتحنا	أستاذ مساعد أ	الواعر هشام

السنة الجامعية: 2024-2025



المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الذي يتم اعتماده في الكيانات والمشاريع الصغيرة، و ذلك انطلاقا من الأهمية التي أولاها المشرع الجزائري لهذا النوع من الكيانات، نظرا لطبيعته الخاصة التي تستوجب نظاما محاسبيا يتماشى مع حجمه و قدراته، وهو ما تجسده المحاسبة المالية المبسطة والتي تعرف أيضا بمحاسبة الخزينة.

وقد جاء هذا النظام المحاسبي ليتمكن الكيانات الصغيرة من إعداد معلومات مالية تتصف بالصدق والدقة والشفافية في عرض الوضعية المالية الحقيقية للكيان، دون اللجوء إلى الإجراءات المعقدة المرتبطة بالمحاسبة الكلاسيكية، فقد تبين أن هذا النظام يسهل عمليات التسجيل والتقييم المالي و يقلل من التكاليف المحاسبية مما يعزز من كفاءة الرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج أن اعتماد هذا النظام يساعد في تحسين مؤشرات الأداء كهامش الربح و السيولة رغم وجود بعض التحديات في التطبيق.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المالية المبسطة، الكيانات الصغيرة.

Abstract:

This study aims to shed light on the Financial Accounting System adopted by small enterprises and micro-projects, based on the importance granted by the Algerian legislator to this type of business entities. This is due to their specific nature, which requires an accounting system aligned with their scale and capabilities a role fulfilled by simplified accounting, also known as cash-based accounting.

To assess the performance of this category of small entities, financial information—characterized by a moderate level of credibility and objectivity—was obtained, reflecting outputs of the simplified financial accounting system. The findings from field studies based on the proposed models, across various sectors (commercial, agricultural, and service-based), demonstrate that simplified financial accounting significantly contributes to determining the financial position and evaluating the financial performance of small entities. This is achieved through the use of several standardized indicators and ratios commonly employed in financial performance assessment and enhancement.

Keywords: Financial Accounting System, Simplified Accounting, Small Entities

شكر و عرفان

بعد الحمد والشكر لله المستعان الذي منا علينا بنعمة العلم والدراسة وأعاننا ووفقنا في مشوارنا الدراسي وعلى عظيم فضله وسخاء عطائه على إنارة دربنا الطويل بصبر جميل.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى كل من مد يد العون لإنجاز هذا العمل.

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذنا

ومشرفنا الذي مدنا من منابع علمه بالكثير والذي ما توانى يوماً عن مد يد

المساعدة، وحمداً لله بأن يسره في دربنا ويسر به أمرنا وعسى أن يطيل عمره

ليبقى نبراساً متألئاً في نور العلم والعلماء

{ الأستاذ الدكتور قلاب دبيح إلياس }

ونتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة مذكرتنا وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات.

في النهاية لا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم

بالتشجيع أو السؤال والمساعدة طوال مسيرتنا العلمية.

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمد لله الذي يسر البدايات و بلغنا النهايات بفضلته وكرمه

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره والذي بذل جهد السنين
وحصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم من أجل أن أعتلي سلاسل النجاح أهديه
إليك " والدي العزيز "

إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة واليد
الخفية التي أزالته عن طريقي الأشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها
وساندتني عند ضعفي و هزلي " والدتي العزيزة "

أهدي تخرجي إلى من ألهمني النجاح، من ساندني بكل حب عند ضعفي وأزاح
عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق زارعا الثقة و الإسرار داخلي، سندي
والكتف الذي أستند عليه " إخوتي "

وأحب أن أختم هذا الإهداء إلى أصحاب الفضل العظيم أصدقاء الرحلة والنجاح
إلى من وقفوا بجانبني كلما أوشكت أن أتعث " أصدقائي "

وأخيرا من قال أنا لها نالها، وما كنت لأفعل هذا لولا توفيق من الله، ها هو اليوم
العظيم هنا الذي توالى فيه سنوات الدراسة الشاقة، الحمد لله به خيرا وأملا
وأغرقني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

الصفحة	العنوان
I-II	فهرس المحتويات
III-V	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
أ - و	المقدمة العامة
28 - 1	الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي
3	المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
9	المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي
13	المطلب الثالث : محتوى النظام المحاسبي المالي
18	المبحث الثاني: المحاسبة المالية المبسطة
18	المطلب الأول : مفهوم المحاسبة المالية المبسطة
19	المطلب الثاني : مجال تطبيق المحاسبة المالية المبسطة
20	المطلب الثالث : إجراءات المحاسبة المالية المبسطة
23	المبحث الثالث : القوائم المالية في المحاسبة المالية المبسطة
23	المطلب الأول : الغرض من القوائم المالية المبسطة وخصائصها
24	المطلب الثاني : الإفصاح المحاسبي
25	المطلب الثالث : عرض الكشوف المالية المتعلقة بالمحاسبة المالية المبسطة
28	خلاصة الفصل
61 - 29	الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة
30	تمهيد:
31	المبحث الأول: الأداء المالي
31	المطلب الأول: ماهية الأداء
33	المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي
36	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء المالي
40	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة

40	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي
42	المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي
44	المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة
53	المبحث الثالث: دور المحاسبة المالية المبسطة في تحسين الأداء المالي
53	المطلب الاول : أثر اعتماد النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية
55	المطلب الثاني : تحليل النسب المالية كأداة لتقييم الأداء
57	المطلب الثالث: مساهمة المحاسبة المالية المبسطة في تقييم الأداء المالي
61	خلاصة الفصل
104 - 62	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة
63	تمهيد:
64	المبحث الأول: التعريف بالكيانات محل الدراسة
64	المطلب الأول: التعريف بالكيان "A"
66	المطلب الثاني: التعريف بالكيان "B"
68	المطلب الثالث: التعريف بالكيان "C"
72	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بكل مؤسسة
72	المطلب الأول: القوائم المالية الخاصة بالكيان "A"
75	المطلب الثاني: القوائم المالية الخاصة بالكيان "B"
78	المطلب الثالث: القوائم المالية الخاصة بالكيان "C"
81	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لكل كيان محل الدراسة
81	المطلب الأول: المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالكيان "A"
88	المطلب الثاني: المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالكيان "B"
97	المطلب الثالث: المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالكيان "C"
104	خلاصة الفصل
105	الخاتمة العامة
110	قائمة المصادر والمراجع
-	الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي من الصنف "1" إلى "5"	15
(2-1)	مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي من الصنف "6" و"7"	16
(3-1)	تصنيف الكيانات الصغيرة والمتوسطة	19
(4-1)	الوضعية عند نهاية السنة المالية	25
(5-1)	الوضعية عند نهاية السنة المالية	26
(6-1)	حساب النتائج	26
(7-1)	تغير الخزينة خلال السنة المالية	27
(1-2)	نسب السيولة	45
(2-2)	نسب المديونية	46
(3-2)	نسب النشاط	47
(4-2)	مؤشرات تقييم الأداء المالي من حساب النتائج	48
(5-2)	نسب تقييم الأداء المالي من حساب النتائج	49
(6-2)	نسب جدول تدفقات الخزينة	50
(7-2)	المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي	51
(8-2)	مؤشرات التوازن المالي	52
(1-3)	الميزانية جانب الأصول للكيان "A"	72
(2-3)	الميزانية جانب الخصوم للكيان "A"	73
(3-3)	جدول حسابات النتائج للكيان "A"	74
(4-3)	الميزانية جانب الأصول للكيان "B"	75
(5-3)	الميزانية جانب الخصوم للكيان "B"	76
(6-3)	جدول حسابات النتائج للكيان "B"	77
(7-3)	الميزانية جانب الأصول للكيان "C"	78
(8-3)	الميزانية جانب الخصوم للكيان "C"	79
(9-3)	جدول حسابات النتائج للكيان "C"	80
(10-3)	نسب السيولة لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"	81

82	نسب المديونية لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"	(11-3)
83	نسب النشاط لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"	(12-3)
84	المؤشرات المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"	(13-3)
86	النسب المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"	(14-3)
88	مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"	(15-3)
89	نسب السيولة لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"	(16-3)
90	نسب المديونية لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"	(17-3)
91	نسب النشاط لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"	(18-3)
92	المؤشرات المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"	(19-3)
94	النسب المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"	(20-3)
96	مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"	(21-3)
97	نسب السيولة لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"	(22-3)
98	نسب المديونية لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"	(23-3)
98	نسب النشاط لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"	(24-3)
99	المؤشرات المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"	(25-3)
101	النسب المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"	(26-3)
103	مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"	(27-3)

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي	37
(2-2)	العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي.	39
(3-2)	مراحل تقييم الأداء	44
(1-3)	الهيكل التنظيمي للكيان "A"	65
(2-3)	الهيكل التنظيمي للكيان "B"	67
(3-3)	الهيكل التنظيمي للكيان "C"	70

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق
1	الميزانية جانب الأصول للكيان "A"
2	الميزانية جانب الخصوم للكيان "A"
3	جدول حسابات النتائج للكيان "A"
4	الميزانية جانب الأصول للكيان "B"
5	الميزانية جانب الخصوم للكيان "B"
6	جدول حسابات النتائج للكيان "B"
7	الميزانية جانب الأصول للكيان "C"
8	الميزانية جانب الخصوم للكيان "C"
9	أعباء المستخدمين والضرائب والمدفوعات المماثلة للكيان "C"
10	جدول حسابات النتائج للكيان "C"

المقدمة العامة

بالنظر إلى التحولات الاقتصادية والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية، قامت الجزائر بإصلاح وتحديث نظامها المحاسبي المالي حيث كانت تعتمد على المخطط المحاسبي الوطني PCN المعتمد منذ الاستقلال إلى النظام المحاسبي المالي SCF بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية الحديثة حيث ظهر هذا النظام ليعالج نقائص وعيوب وأوجه القصور التي كان يتخللها النظام السابق الأمر الذي انعكس بالإيجاب على أداء الكيانات ويعزز من قدرتها على المنافسة وجذب الاستثمارات.

ومن خلال هذا السياق ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الكيانات الصغيرة في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، مما جعل الجزائر تقوم بالعديد من التغييرات وتكيف النظام المحاسبي المالي بما يتلاءم مع إمكانياتها وخصوصياتها. وكغيرها من الدول قامت بوضع نظام محاسبي مبسط يقوم بتبسيط المسك المحاسبي المالي الجديد يوضح ويبين كيفية مسك المحاسبة لهذه المشاريع وعرض مختلف القوائم والكشوفات المالية الخاصة بها.

ومع تزايد عدد الكيانات الصغيرة وتزايد الاهتمام المتنامي بها، يتناسب معه الاهتمام بالأسس والممارسات المحاسبية الخاصة بهذه المشاريع ولهذا الغرض اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا مبسطا والذي له شروطه الخاصة وإجراءات متبعة لتطبيقه لنتناسب ويتلائم مع إمكانيات الكيان المادية والبشرية.

1. إشكالية الدراسة:

- كيف تساهم المحاسبة المالية المبسطة في تقييم أداء الكيانات الصغيرة؟

2. الأسئلة الفرعية:

من الاشكالية الرئيسية نستنبط التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم المحاسبة المالية المبسطة في تسيير الأنشطة التجارية؟
- هل تتمكن المحاسبة المالية المبسطة من متابعة وتنظيم الكيانات ذات الأنشطة الفلاحية؟
- ما هو دور مخرجات المحاسبة المالية المبسطة في تقييم أداء نشاط الكيانات الخدمية؟

3. فرضيات الدراسة:

- تساهم المحاسبة المالية المبسطة في تقييم أداء الكيانات التجارية.
- المحاسبة المالية المبسطة غير كافية في تقييم أداء الكيانات الفلاحية.
- القوائم المالية تساعد على تقييم أداء الكيانات الخدمية.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- تساهم الكيانات الصغيرة بشكل فعال في دعم الاقتصاد من خلال الحد من الفقر وتقليص معدلات البطالة، ونظرا لاعتماد هذه المشاريع على النظام المحاسبي المالي المبسط فإنه من المفيد التعرف على الالتزامات المحاسبية التي تترتب عليها في هذا الاطار.
- تعد المحاسبة المالية المبسطة أداة رقابية هامة للكيانات الصغيرة، إذ توفر معلومات دقيقة وموثوقة للجهات المختصة. كما تعتبر وسيلة فعالة يعتمد عليها في إعداد القوائم المالية التي تبرز الوضعية المالية الحقيقية لهذه المشاريع.

5. أهداف الدراسة:

- استطلاع آراء المحاسبين والمهنيين حول تطبيق النظام المحاسبي.
- تقديم تقييم موضوعي لمخرجات النظام المحاسبي المالي المعتمد في الكيانات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بإعداد الكشوفات والقوائم المالية.
- تحليل مضمون النظام المحاسبي المبسط وفق التشريع الجزائري لفهم آليات تطبيقه والضوابط التي تحكم اعتماده في الكيانات الصغيرة.

6. أسباب اختيار الموضوع:

تبرز أهم مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- الجوانب الموضوعية : السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع يعود إلى ضعف الوعي لدى العديد من الفاعلين الاقتصاديين بأهمية المحاسبة المالية المبسطة رغم دورها في تنظيم النشاط المالي للكيانات الصغيرة، هذا النقص في المعرفة يؤدي غالبا إلى سوء فهم كيفية تطبيق هذا النظام مما يترتب عليه إهمال أحد الجوانب المحاسبية الأساسية وقد يدفع البعض إلى إتباع مسارات غير مناسبة في حين كان من الأفضل لهم اعتماد إجراءات المحاسبة المالية المبسطة التي تتماشى مع طبيعة نشاطهم.
- الدوافع الذاتية: الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص.
- الدافع الشخصي في تعزيز المعرفة وتوسيع الفهم في مجال المحاسبة المالية المبسطة وهذا لندرة الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا الجانب مما يجعل من الضروري التعمق فيه وإثراء المحتوى العلمي المتعلق به.

7. منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري وذلك عند دراسة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من خلال التطرق إلى جمع وتحليل القوائم المالية لتقييم الأداء المالي للكيانات محل الدراسة.

8. صعوبات الدراسة:

- صعوبة إجراء دراسة حالة والعثور على كيانات صغيرة.
- صعوبة الحصول على قوائم مالية دقيقة ومكتملة يمكن الاعتماد عليها في دراستنا.
- غياب مكاتب رسمية لبعض الكيانات الصغيرة.
- قلة الوعي المحاسبي لدى أصحاب الكيانات.
- ضعف تجاوب بعض الكيانات الصغيرة مع الدراسة الميدانية.

9. أدوات الدراسة:

- أدوات التحليل: يتم الاعتماد على عدة أدوات للتحليل فبالنسبة للجزء النظري تم الاعتماد على مجموعة من الجداول والبيانات إلى جملة من الأشكال وذلك للتوضيح، أما الجزء التطبيقي اعتمدنا على النسب والمؤشرات المالية حتى نتمكن من تحديد الوضعية المالية للكيانات محل الدراسة.
- التوثيق العلمي: للإلمام بجميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على المكتبة المركزية لتغطية الجانب النظري للموضوع من خلال مجموعة من الكتب والأبحاث العلمية والمجلات، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات المستخرجة من القوائم المالية لعينة الكيانات محل الدراسة من أجل حساب النسب المالية وتقييم الوضعية المالية لها.

10. حدود الدراسة:

- من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددت مجالات دراستنا كما يلي:
- الحدود الزمانية: تم اختيار عينة من الكيانات للفترة ما بين 2020 إلى 2024.

11. الدراسات السابقة:

- من أبرز الدراسات التي بين أيدينا ولها جانب كبير من المعالجة للموضوع الذي نحن بصدد دراسته نذكر منه:
- دراسة سعاد بوشلاغم ولمياء مدبحي (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2023/2024) تحت عنوان "قياس وتقييم الأداء المالي في ظل النظام المحاسبي المالي". حيث أسقطت الدراسة على شركة الإسمنت حجار السود SCHS بسكيكدة، وتهدف الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات الإسمنت الجزائرية (2019-2023) باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، وخلصت إلى ضرورة تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والخارجي لتفادي أثر الرفع المالي السلبي وتعزيز الربحية والسيولة.
- دراسة بتغة شفاء (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف المسيلة 2022/2023) تحت عنوان "المحاسبة المالية المبسطة بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي"، حيث تهدف إلى توصيف النظام المحاسبي في الكيانات الصغيرة بالجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010. وتبين أن محاسبة الخزينة تمثل خيارا مبسطا مناسباً لهذه الكيانات، لكنه يبقى اختياريا رغم أهميته في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- دراسة عبد اللاوي عائشة (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2016/2017) تحت عنوان "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالكيانات الصغيرة". دراسة مقارنة لمؤسستي "Indexa Medical" و "SARL Ouled Rebia" لتقييم أدائهم المالي بغية تحديد مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على إبراز الوضعية المالية لهذه الكيانات بدقة.
- أما دراستنا تختلف عما سبق كونها تدرس مدى مساهمة المحاسبة المالية المبسطة التي أقرها النظام المحاسبي المالي للكيانات الصغيرة في تقييم أدائها حيث هدفت هذه الدراسة إلى سد فجوة معرفية من خلال الربط بين المحاسبة المالية المبسطة و فعاليتها في تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة وهي زاوية لم تعالج بالشكل الكافي في الدراسات السابقة.

12. هيكل الدراسة :

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وذلك وفقا للهيكل التالية:

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، و تناول هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية حيث خصص المبحث الأول لعرض ماهية النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على المحاسبة المالية المبسطة، في حين تطرق المبحث الثالث إلى دراسة القوائم المالية ضمن إطار المحاسبة المالية المبسطة. أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة، و تضمن بدوره ثلاثة مباحث كما يلي: تناول المبحث الأول مفهوم الأداء المالي أما المبحث الثاني تضمن الأداء المالي للكيانات الصغيرة بينما المبحث الثالث خصص لإبراز دور المحاسبة المالية المبسطة في تحسين الأداء المالي. و فيما يخص الفصل الثالث وهو فصل تطبيقي بعنوان دراسة لعينة من الكيانات الصغيرة فقد تضمن تطبيقا عمليا لمختلف المفاهيم والأدوات التي تم تناولها في الجانب النظري، حيث تم تسليط الضوء على أهم العناصر المتعلقة بتقييم الأداء المالي من خلال تحليل الوضعية المالية لعينة من الكيانات الصغيرة موضع الدراسة وذلك بالاعتماد على المؤشرات والمعايير المحاسبية الملائمة.

الفصل الأول: الإطار النظري

للنظام المحاسبي المالي

تمهيد:

الجزائر من بين الدول التي أولت اهتمام كبير وخاص بالنسبة للكيانات الصغيرة باعتبارها اللبنة الأساسية لقيام أي اقتصاد، وعليه قامت بجملة من التغييرات والتصحيحات لنظامها المحاسبي المالي ليتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، حيث تطرقت للكيانات الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلاءم مع طبيعتها ويتوافق مع احتياجاتها.

ومنه يمكن أن نتناول في هذا الفصل دراسة نظرية حول الأدبيات النظرية للمحاسبة المالية المبسطة، وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: المحاسبة المالية المبسطة.

المبحث الثالث: القوائم المالية في المحاسبة المالية المبسطة.

المبحث الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي

من أجل إضفاء المزيد من الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية، وتوحيد أنماط المعالجة، قامت الجزائر بتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في العقدين الأخيرين، وهذا كحتمية لتغير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، كان أهمها إصلاح منظومة التشريعات والأنظمة المحاسبية، بانتهاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني PCN، الذي أصبح لا يساير المسلك الاقتصادي الجديد، واستبداله بتشريع جديد متضمن في القانون 11/07، المسمى بالنظام المحاسبي المالي SCF المؤرخ في 2007/11/25.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني، لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي كما أن هذا النظام يحدد بوضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات للتقليل من الأخطار وتسهيل مراجعة الحسابات.

الفرع الأول: تطور النظام المحاسبي

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر تم اعتماده تدريجيا من خلال عدة تشريعات، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات وهي:

الفترة ما بين 1962 و1975:

مثل ما هو معروف، فإن الجزائر ورثت غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتجنبنا لحصول الفراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة لو توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم: 62/157 الصادر في: 31/12/1962، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية¹؛

¹ مختار مسامح، "النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ديسمبر 2008، ص 194.

ضمن هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 (P.C.G)، كان هذا الإطار التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب؛

تميزت هذه الفترة من ناحية التنظيم الاقتصادي بالبداية في عمليات التأميم خاصة قطاعات المناجم، البنوك، والمحروقات، وهنا بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجه الجديدة في الفلسفة الاقتصادية، كما تميزت هذه المرحلة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية ألا وهو المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية (CSTC) وذلك حسب الأمر 82/71¹.

الفترة ما بين 1975 و2010: المخطط المحاسبي الوطني

في سنة 1969 كانت أولى محاولات تكييف وتعديل المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به، أين كلفت السلطات السياسية وزارة المالية بالانطلاق في شهر ديسمبر بهذه المحاولة لأجل أقصاه ستة أشهر تقوم بعدها هذه الأخيرة بتقديم حسيطة عملها في 30/06/1970 حسب ما ورد في قانون المالية لسنة 1970 الفقرة 19، لكون هذه الفترة غير كافية للقيام بهذا العمل فإنه تم في نهاية سنة 1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني وأسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس، ولقد تم في شهر نوفمبر من سنة 1973 تبني المخطط (PCN) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحص للمشروع، تلاه صدور الأمر رقم 35/75 الصادر بتاريخ 29/04/1975 والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والكيانات التي تخضع لنظام التكاليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الصادر بتاريخ 23/06/1975 عن وزارة المالية، ومنذ بدء تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في 1976 ولغاية صدور النظام المحاسبي المالي 2007 لوحظت نقائص كثيرة منها:²

¹ مختار مسامح، مرجع سبق ذكره، ص194.

² بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء الكيانات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2017-2018، ص7.

- انعدام الإطار المفاهيمي.
- عدم تحديد مستخدم المعلومات المالية.
- التمييز المحاسبي، لم يقدم المخطط المحاسبي طريقة لوضع المعايير المحاسبية.

الفترة ما بعد 2010 : النظام المحاسبي المالي

ومع الاتجاه المتنامي للعولمة، تم تبني معايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم والالتزام بتطبيقها الأمر الذي أدى إلى تفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا إيجابيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ولتطوير التفاعل وتعميق مجالاته كانت مهنة المحاسبة في الجزائر هي المجال المتميز أيضا من بين المجالات الأخرى التي أخذت قسطها في ذلك؛

ولقد تطرق التشريع الجزائري لمفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد في ظل تطبيقات المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية من خلال أهدافه وخصائصه وكذا الإطار التصوري وتنظيم المحاسبة في هذا النظام الذي صدر بموجب القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي وتلته التشريعات أخرى من أبرزها القرار المؤرخ في 26/07/2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.¹

اعتمادا على ما تشهده الجزائر في هذه المرحلة من تحولات اقتصادية كتحرير التجارة وفتح اقتصادها على اقتصاد السوق وتحرير الأسعار، وفتح رأس المال الاجتماعي، وإنشاء بورصة الجزائر، فإن هذه التحولات تحتم على الجزائر التعديل على توفير معلومات محاسبية ومالية موثوقة تساعد مستعملها على إنجاز القرارات الصائبة.²

الفرع الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي وخصائصه

تعد الأنظمة المحاسبية المالية الإطار الذي تنظم ضمنه العمليات المالية، ومن خلال دراسة مفهوم النظام المحاسبي المالي وخصائصه يمكن فهم الدور الذي يؤديه خصوصا في ضمان الشفافية والمصادقية في عرض المعلومات.

¹ شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر، 2016، ص 51-52.

² المرجع نفسه، ص 53.

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون رقم 11/07 في المادة 3 النظام المحاسبي المالي كالآتي: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹

تضمن النظام المحاسبي للكيانات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات تحديد الحسابات، وضع القوائم المالية، تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية، ومن خلال الملاحظات الميدانية نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة وهي المشرف على إعداد المعايير المحاسبية بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي.²

يقصد بالنظام المحاسبي المالي الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة التي تتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية، بالإضافة إلى مستلزمات خدمية وضروية أخرى تشكل مجموعها نظام متكامل ومتربط، يتمكن من احتواء كافة البيانات والمعلومات التي تعكس الأحداث والوقائع والفعاليات والأنشطة المالية التي يزاولها المشروع خلال الفترة المحاسبية؛ ويتألف النظام المحاسبي من مجموعة العناصر الأساسية التي تشكل أجزاء النظام، التي تتولى عملية إثبات الفعاليات التي تؤثر على أصول والتزامات وحقوق الملكية للمشروع على ثلاثة عناصر أساسية: (المجموعة المستندية، الدفاتر المحاسبية، القوائم المحاسبية)³

المحاسبة المالية نظام يهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها، تقييمها وتسجيلها ويهدف أيضا إلى عرض الكشوف المالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.⁴

¹ القانون رقم 11/07، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادر في 15 ذوالقعدة، عام 1428هـ، الموافق ل 25 نوفمبر 2007 م، ص 3.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، الجزء الأول، طبعة ثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2011، ص 85.

⁴ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية-سير الحسابات وتطبيقاتها-، طبعة أولى، الصفحة الزرقاء العالمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 12.

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص منها:¹

- نظام لتنظيم المعلومة المالية.
- كشوف تعكس بصدق الوضعية المالية.
- معلومات يمكن قياسها عدديا تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية.
- قياس أداء الكيان من خلال جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل.
- قياس وضعية الخزينة وجدول التدفق النقدي أو قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها.
- يتم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية - مبدأ الدورية).

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي يضم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حيث تظهر أهدافه بشكل واضح في النقاط التالية:²

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواءم مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية بين الكيانات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات الكيان بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصادقية.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن الكيان.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

¹ بن خليفة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² المرجع نفسه، ص 11.

ووفقا ما جاءت به المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 فإن النظام المحاسبي المالي يهدف من خلال الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على ¹:

- تطوير المعايير.
- تحضير الكشف المالية.
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشف المالية مع المعايير.

الفرع الرابع: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:²

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للكيان.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات.
- يساهم في تحسين تسيير الكيان من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل الكيان.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للكيان مع كيان آخر لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول الكيان بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للكيان من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

¹ بلقاسم بن خليفة، عبد الحميد برحومة، "مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة الوادي، ص 164.

² بن عيشي عمار، "معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتممية الاقتصادية، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 89.

- يسمح للكيانات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من القواعد والممارسات المحاسبية، فهو يركز أساساً على قواعد ومبادئ مجسدة في إطار تصوري يعتمد على فرضيات أساسية واتفاقيات ومبادئ محاسبية تضيف على المعلومة المالية خصائص نوعية تساعد على إعداد قوائم مالية ذات مصداقية.

الفرع الأول: المبادئ المحاسبية

ويقصد بها الأسس العلمية التي تستند إليها المحاسبة في إثبات العمليات المالية في الوحدات الاقتصادية، وتشمل على المبادئ التالية:¹

- مبدأ الفترة المحاسبية: ويشق هذا المبدأ من فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية. حيث ينص على ضرورة تقسيم حياة المشروع غير المحدودة إلى فترات زمنية دورية متساوية غالباً ما تكون سنة، وذلك لغرض التقرير عن نتائج نشاط المشروع إلى الملاك والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف الذين يهتمهم التعرف على النشاط.
- مبدأ الاستحقاق المحاسبي: وينص هذا المبدأ على إثبات الفعاليات في دفاتر الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية، على أساس الأحداث المتحققة خلال تلك الفترة، وليس على أساس التدفق النقدي، فتقديم المشروع للخدمات والبضائع، أو حصوله على المنافع يعتمد على زمن تحقق الحدث لغرض إثباته في السجلات المحاسبية، بغض النظر فيما لو تحققت عملية تدفق نقدي من تسديد أو تحصيل للنقدية.
- مبدأ تحقق الإيراد: ويقصد به الاعتراف بقيد الإيراد في الدفاتر المحاسبية، باعتبار أنه إيراد قد تحقق، وهذا المبدأ يضع الشروط الأساسية التي يجب أن تتحقق للاعتراف بالإيرادات، والتي تشمل بصورة عامة على شرطين رئيسيين:
 - أن تكتمل عملية التحقق للإيراد أو يصبح قابلاً للتحقق بسبب اكتمال كافة الجوانب المتعلقة به.
 - أن يتم اكتساب الإيراد بسبب إكمال المشروع لالتزاماته المتعلقة باستكمال التبادل السلعي أو الخدمة، لكي يصبح الإيراد من حق المشروع.

¹ هادي رضا الصفار، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- مبدأ المقابلة: ويقصد به الأساس في الاعتراف بالمصروفات، حيث يستخدم مفهوم مقابلة المصروفات مع الإيرادات التي أدت إلى تحقيقها، لغرض التوصل إلى مقدار الدخل المتحقق، ولذلك فإن المصروفات ترتبط بالغرض من إنفاقها الذي يتمثل بالحصول على الإيرادات، كما أن لكل إيراد مصروف أدى إلى تحقيقه، مما يتطلب تحديد المصروفات لغرض إجراء عملية المقابلة ما بين الإيرادات والمصروفات التي تخصها خلال الفترة المالية للتوصل إلى صافي الدخل المتحقق.
- مبدأ الإفصاح الشامل: يقضي هذا المبدأ بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية، وقد ظهرت أهمية هذا المبدأ نتيجة لظهور كيانات الأموال والنص في قوانين الكيانات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الكيانات قبل الاجتماع السنوي للجمعيات العمومية كما نصت هذه القوانين على الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وأُرفقت في كثير من الأحيان نماذج يلزم اتباعها في عرض هذه المعلومات.¹
- مبدأ التكلفة التاريخية: يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو إنتاجها.²

الفرع الثاني: الأسس المحاسبية

تتمثل الأسس المحاسبية في ما يلي:³

- أساس الاستحقاق: من أجل أن تحقق أهدافها، تعد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتحت هذا الأساس فإنه يعترف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها. إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تعلم المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم

¹ عبد العزيز فؤاد، صعوبات وتحديات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2023/2022، ص 50، بتصرف.

² لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي-SCF-، بدون طبعة، دار عبد اللطيف للنشر والطباعة والتوزيع، بدون بلد نشر، 2016، ص ص 17-18.

كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيتم استلامها في المستقبل.

- قابلية المقارنة: تشير إلى أنها المعلومات التي يمكن مقارنتها عبر الوقت بين الكيانات، ولتحقيق قابلية المقارنة، ينبغي محاسبة المعاملات والأحداث المشابهة بنفس الطريقة. ومن هنا نستنتج أن الإبلاغ عن المعلومات لابد أن يكون في الوقت المحدد حتى لا تفقد هذه المعلومات ملائمتها.
- القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المزودة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإن من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.
- المصدقية: نقول أن المعلومات ذات مصداقية إذا اشتملت على الحياد، وهذا بضمانها عدم تمثيل جزئي لحدث ما، والصدق في تمثيل الأحداث أو المبادلات التي تبحث في عرضها، وكذلك تمثيل جزئي إمكانية مراجعتها وقياسها، ويرتبط التمثيل الصادق للمعلومات بدرجة خلوها من الأخطاء.
- الدقة: وتتمثل في مدى صحة المعلومات ودرجة خلوها من التقريب أو الخطأ في عرض الأحداث التي تعني بها هذه المعلومات نتيجة للتأخر أو ليس في الفهم أو التفسير أو الخطأ، هذه الأخطاء تمثل مشكلة هامة لأنه لا توجد طريقة سهلة ومتاحة لتصحيحها.
- الملائمة: تتمثل الملائمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار على أساس معلومات الأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب والنافع لتكون مفيدة.
- الحياد: حتى تكون موثوقة، فإن المعلومات المحتواة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز.
- الموثوقية: تشير الموثوقية إلى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيزي والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما يقصد تمثيله أو ما يتوقع على نحو معقول.

الفرع الثالث: تنظيم المحاسبة

قد نص القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في الفصل الثالث تنظيم المحاسبة وذلك كما يلي:¹

- يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وتبليغها.
- تحدد الكيان تحت مسؤوليتها، الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء.
- تمسك المحاسبة الوطنية بالعملة الوطنية.
- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.
- تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية.
- يجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم.
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.
- تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج" يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين والآخر دائن.
- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- تلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان واليوم في وثيقة محاسبية وحيدة.
- يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات.

¹ أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، بدون طبعة، دار هومو للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، بدون سنة نشر، ص ص 22-24.

- تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، ودفترا كبيرا، ودفتر جرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة؛
- يتفرع الدفتر اليومي والدفتر الكبير إلى عدد من الدفاتر المساعدة والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات الكيان؛
- تسجل في الدفتر اليومي حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء ومنتجات الكيان. وفي حالة استعمال دفاتر مساعدة، فإن الدفتر اليومي يتضمن فقط الرصيد الشهري للكتابات الواردة في الدفاتر المساعدة (المجاميع العامة الشهرية لكل دفتر مساعد)؛
- يتضمن الدفتر الكبير مجموع حركات الحسابات خلال الفترة المعنية؛
- تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحساب النتائج الخاصان بالكيان؛
- تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها، وكذا الوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية؛
- يرقم رئيس محكمة مقر الكيان ويؤشر على الدفتر اليومي ودفتر الجرد؛
- تمسك الكيانات الخاضعة لمحاسبة مالية مبسطة لضبط يومي للإيرادات والنفقات، وتلتزم بحفظ الوثائق الثبوتية لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية؛
- تحدد كفاءات مسك الضبط اليومي لإيرادات ونفقات الكيانات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم؛
- تمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان؛
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- يجب أن تلبى كل محاسبة ممسوكة بموجب نظام الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصادقية واسترجاع المعطيات؛
- تحدد شروط وكفاءات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي عن طريق التنظيم.¹

المطلب الثالث : محتوى النظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية، ويشكل محتواه الإطار العلمي التي تنظم من خلاله مختلف العمليات المالية داخل الكيان ومختلف الحسابات المستخدمة وطرق التقييم والادراج في هذه الحسابات.

¹ من المادة 20 إلى المادة 24، من القانون رقم 11/07، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الفرع الأول: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي وعناصر القوائم المالية

في سياق التنظيم المحاسبي، تتباين مجالات التطبيق وتتنوع العناصر المكونة للقوائم المالية، مما يستدعي التمييز بين الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ومحتوى القوائم المالية.

أولاً: مجال التطبيق

مجال التطبيق يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي ومعنوي ملتزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة، ويستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من:¹

- الكيانات الخاضعة للقانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بصفة متكررة.
- ويمكن للوحدات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

عناصر الكشوف المحاسبية (القوائم المالية):

تتمثل عناصر الكشوف المحاسبية في ما يلي:²

- الميزانية : تحتوي على عمودين الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للكيان.
- حسابات النتائج : ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.
- جدول التدفقات النقدية أو سيولة الخزينة : يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي

¹ عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر، 2013، ص21.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 20.

القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال السيولة.

- جدول تغير الأموال الخاصة : يشكل هذا الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في الكيان خلال السنة المالية.
- الجداول الملحقة : ملحقات تحتوي الطرائق المحاسبية المعتمدة، وكذلك بعض الإيضاحات حول الميزانية، وحسابات النتائج.

الفرع الثاني: بنية النظام المحاسبي المالي في الكيان

- تعد كل مؤسسة مخطط حسابات واحد على الأقل ملائماً لهيكلها ونشاطها واحتياجاتها للمعلومات الخاصة بالتسيير، ويعتبر الحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب تسجيل الحركات المحاسبية، كما تجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى الصنف (المجموعة) بحيث توجد فئتان من صنف الحسابات:¹
- أصناف حسابات الوضعية (الميزانية).
 - أصناف حسابات التسيير (النتائج).

وينقسم كل صنف إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقسيم عشري. إن مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي تحتوي على سبعة أصناف مرقمة من "1" إلى "7". يتكون كل صنف من مجموعة من الحسابات ذات دلالة أكثر تفصيلاً للعملية المالية وتوزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف حسابات توصف بحسابات الميزانية، بحيث يعطي الإطار المحاسبي الحسابات الميزانية الأصناف التالية:

جدول رقم (1-1) : مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي من الصنف "1" الى "5"

الصنف	المحتوى
الصنف 01	حسابات رؤوس الأموال comptes de capitaux
الصنف 02	حسابات التثبيات comptes d'immobilisations
الصنف 03	حسابات المخزونات وقيد التنفيذ comptes de stocks et en cours
الصنف 04	حسابات الغير comptes de tiers
الصنف 05	الحسابات المالية comptes financiers

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص55

كما توزع العمليات المتعلقة بحسابات النتائج على صنفين من الحسابات الموصوفة بحسابات التسيير:

جدول رقم (1-2) : مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي من الصنف "6" و"7"

الصنف	المحتوى
الصنف 06	حسابات التكاليف (الأعباء) comptes de charges
الصنف 07	حسابات الإيرادات (المنتجات) comptes de produits

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص56.

وبإمكان الكيانات استعمال بحرية الأصناف "0" و"8" و"9" غير المستعملة على مستوى الإطار المحاسبي وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية والتزاماتها المالية خارج الميزانية، أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد يكون لها مكان في حسابات الأصناف من "1" إلى "7" مع الإشارة إلى أن المتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل أمرا إلزاميا في ظهور وضعيتها في نهاية الفترة في ملحق الكشف المالية.¹

الفرع الثالث: النظام المحاسبي المالي في التشريع الجزائري

لقد جاء في الجريدة الرسمية العدد 19 مجموعة من الأبواب حيث بدأ هذا القانون في الباب الأول بقواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات، والذي يحتوي على:²

- مبادئ عامة.

- قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات.

- كفاءات خاصة للتقييم والمحاسبة.

أما بالنسبة للباب الثاني الذي وفر عرض الكشف المالية. والذي يحتوي على:

- تعريف الكشف المالية.

¹ كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص56.

² قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول، عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة رسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 3 - 5.

- الميزانية.
 - حساب النتائج.
 - جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة وغير المباشرة).
 - جدول تغير الأموال الخاصة.
 - ملحق الكشف المالية.
 - نماذج الكشف المالية.
 - محتوى ملحق الكشف المالية.
- أما بالنسبة للباب الثالث الذي تحدث عن مدونة الحسابات وسيرها. والذي يحتوي على:
- مدونة الحسابات.
 - سير الحسابات.
- والباب الرابع الذي عرض لنا المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة:
- متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية.
 - مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية.
 - الكشف المالية السنوية.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة المالية المبسطة

أولت الجزائر اهتماما بليغا بالكيانات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية التي تحققها في التنمية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب الأخرى، فقامت بسن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحكم نشاطها سواء كان ذلك في الجوانب التجارية أو المحاسبية أو الجبائية، وما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض في تفاصيل المحاسبة المالية المبسطة هو أن الكيانات المعنية بتطبيق هذا النظام هي كيانات تتدرج تحت إطار الكيانات الصغيرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للكيانات الصغيرة.

المطلب الأول : مفهوم المحاسبة المالية المبسطة

لقد أورد المشرع الجزائري تعريفا للمحاسبة المالية المبسطة ضمن مقتضيات الملحق التابع للقرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009 م، كالتالي:¹

"يمكن للكيانات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل نظام محاسبي مبسط الذي يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة".

تخضع الكيانات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط المحدد من طرف وزارة المالية. المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة وأن تطبيقها من طرف هذه الكيانات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه الكيان بإرادتها المطلقة، وترتكز هذه المحاسبة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

وتراعي الكيانات الخاضعة لمحاسبة مالية مبسطة في حسابات نتيجتها وفي إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول والحسابات الدائنة والديون التي تم جردها وإثباتها بين بداية السنة المالية ونهايتها وذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة مبسطة هو التحصيل فيما يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص الإنفاق.

¹ قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، مرجع سبق ذكره، ص77.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:¹

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وتجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف الكيان الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل، مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

المطلب الثاني : مجال تطبيق المحاسبة المالية المبسطة

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف الكيانات الصغيرة والمتوسطة وذلك انطلاقا من القانون التوجيهي لترقية الكيانات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

جدول رقم (1-3): تصنيف الكيانات الصغيرة والمتوسطة

الكيان	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة صغيرة جدا (TPE)	من 1 إلى 10	لا يتجاوز 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة (PE)	من 10 إلى 49	من 40 إلى 400 مليون	من 20 إلى 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة (ME)	من 50 إلى 249	من 400 إلى 4000 مليون دج	من 200 إلى 1000 مليون دج

المصدر: (القانون رقم 17-02، 2017، ص 6)

وما تجدر الإشارة إليه هو أن الكيانات المعنية بتطبيق هذا النظام هي كيانات تتدرج تحت إطار الكيانات الصغيرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للكيانات الصغيرة والمتوسطة.

حيث نصت المادة الخامسة من القانون رقم 17-02 الذي ألغى القانون رقم 01-18 على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يلي: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:²

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

¹ عوينات فريد، كويسي محمد، مهاوات لعبيدي، " نظام المحاسبة المالية المبسطة في الكيانات الصغيرة "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 80.

² القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير الكيانات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادر في 11 جانفي 2017.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أولاً يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (1) مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه، يقصد في مفهوم هذا القانون: (الأشخاص المستخدمون، الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة، الكيان المستقل).
- أما الكيان المتوسط فطبقاً للمادة 08: "فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 فرداً ورقم أعمالها ما بين 400 مليون إلى 4 ملايين دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون إلى مليار دينار جزائري".
- أما الكيان الصغير فقد عرفت المادة 09: "على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 فرداً ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار".
- عرفت المادة 10 الكيان الصغير جداً: "على أنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 09 أفراد ورقم أعمالها أقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري".

المطلب الثالث : إجراءات المحاسبة المالية المبسطة

يطبق الكيان لنظام محاسبة الخزينة يطلب منها تقسيمه إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة العمليات التي قامت بها، في حين المرحلة الثانية تكون في نهاية السنة من خلال قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات، ويمكن تلخيص المرحلتين فيما يلي:

الفرع الأول: متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية

- يتعين على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المالية المبسطة خلال السنة المالية وجوباً قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:¹
- وجود دعامة محينة بانتظام: دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات ودفتر الإيرادات).
 - حفظ بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، الوثائق الثبوتية داخلية أو خارجية، توافق الخزينة مجموعة أموال الكيانات في الصندوق من جهة وفي البنك أو الكيانات المماثلة من جهة أخرى.
 - يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين هذه العمليات:

¹ قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009 م، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق) وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر للإيرادات والنفقات).
- حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات الكيان وحاجات مسؤولة للمعلومات الخاصة بالتسيير.
- يجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات الآتية :
 - السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.
 - شراء سلع لإعادة بيعها على حالتها.
 - أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
 - إيرادات البيع وأداءات الخدمة.
 - الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات...).
 - تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (الإيداع أو السحب نقدا من البنوك).
 - شراء التثبيات.
 - الاقتراضات والتنازلات.

الفرع الثاني: تصحيحات آخر السنة المالية

- يجب على كل مؤسسة خاضعة للمحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجموعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية:¹
- يجب أن يقوم مسؤول الكيان في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية :
 - مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا.
 - مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية.
 - مبلغ التثبيات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.

¹ حولي محمد، و آخرون، " المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة والمتوسطة " ، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص 232-233.

- مبلغ الافتراضات المكتتة أو المسددة خلال السنة المالية.
- يجب أن تحفظ الكشف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة الكيان، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضرورياً إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.
- يجب أن تمسك الكيانات التي لها تثبيطات سجلاً تقيد فيه هذه التثبيطات وتبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول اهتلاك يحسب على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية.
- يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها وحسب كفاءات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الافتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة. ونتيجة لذلك تقوم الكيان عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية :¹
- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها.
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيطات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيطات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).
- حساب فائض القائمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيطات السنة المالية (سعر البيع منقوصاً منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).
- حساب التغير الجاري للإقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

¹ حولي محمد، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 232 - 233.

المبحث الثالث : القوائم المالية في المحاسبة المالية المبسطة

تعد القوائم المالية أداة أساسية في المحاسبة المالية المبسطة، إذ تساهم في عرض نتائج الأعمال بطريقة سهلة ومفهومة وتوفر معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية. حيث تعتمد المحاسبة المالية المبسطة على تبسيط الإجراءات المحاسبية لتناسب الكيانات الصغيرة دون الحاجة إلى تعقيدات المحاسبة التقليدية وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الغرض من القوائم المالية وخصائصها وكذلك الإفصاح المحاسبي وأخيرا عرض الكشوف المالية المتعلقة بالمحاسبة المالية المبسطة.

المطلب الأول : الغرض من القوائم المالية المبسطة وخصائصها

يهدف إعداد القوائم المالية المبسطة إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مالية واضحة، وتمتاز هذه القوائم بالبساطة والوضوح وقابليتها للفهم دون الحاجة إلى خبرات محاسبية متخصصة.

الفرع الأول: الغرض من القوائم المالية المبسطة

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة، وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب تمثل القوائم المالية للكيان عرضا هيكليا ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تعيد كثيرا مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها، ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:¹

الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، والمصروفات متضمنة الأرباح، والخسائر التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، وتساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدم القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للكيان وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

¹ معطا الله عبله، دور المحاسبة المالية المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، 2013/2012، ص 8.

الفرع الثاني: خصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في ما يلي :¹

- القابلية للفهم (Intelligibilité).
- الملائمة (Pertinence).
- الموثوقية (Fiabilité).
- الشفافية (Transparence).
- القابلية (Comparabilité).

المطلب الثاني : الافصاح المحاسبي

يلعب مفهوم الافصاح المناسب دورا هاما ومركزيا سواء في نظريه المحاسبة، أم في الممارسات المحاسبية، وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعدما لقيت اهتماما كبيرا من عده جهات منها (الجمعيات المهنية للمحاسبة، وإدارات البورصات العالمية، وكذلك الباحثين خصوصا المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفؤ).²

يعرف الافصاح المحاسبة على أنه: "تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد؛

ومن جهة أخرى تم تعريف الافصاح المحاسبي على أنه: اظهار كافه المعلومات التي تؤثر على موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل.³

ولخص مفهوم هذا للإفصاح المناسب بالقول: "يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة".⁴

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص331.

³ لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، " دور الافصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 01، 2007، ص185.

⁴ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 336.

وهناك معايير للاعتراف المحاسبي بالأحداث والظروف والعمليات الاقتصادية، فالمعلومات التي يمكن اثباتها في صلب القوائم المالية يجب أن تخضع للمعايير التالية:¹

- التعريف: أي أن يخضع البند أو المفردة لأحد التعريفات المحددة لعناصر القوائم المالية.
- القابلية للقياس: يجب أن يكون البند الذي يثبت كأحد عناصر القوائم المالية قابلاً للقياس المالي.
- الملائمة: يجب أن يكون للمعلومات الخاصة بها أثر على تصرفات مستخدمي القوائم المالية.
- الثقة: أي إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات من حيث درجة صدق تمثيلها للظاهرة من حيث الموضوعية وعدم التحيز.

المطلب الثالث : عرض الكشوف المالية المتعلقة بالمحاسبة المالية المبسطة

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها الكيانات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب النتائج السنة المالية وكشف تغير الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية (يمكن أن تقدم هذان الكشفان الأخيران في جدول واحد).

تقدم هذه الكشوف المالية في صحيفة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول الآتية:²

الوضعية عند نهاية السنة المالية :

جدول رقم (1-4): الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق		رأس المال	
البنك (+ / -)		نتيجة السنة المالية (+ / -)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول، عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009 م، مرجع سبق ذكره، ص 79.

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، الكويت، 1990، ص323.

² قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009 م، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

الوضعية عند نهاية السنة المالية :

جدول رقم (1-5): الوضعية عند نهاية السنة المالية

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
.....	رأس المال		التشبيات
.....	نتيجة السنة المالية (+ / -)		المخزونات
.....	المجموع الفرعي		قروض الاستغلال
.....	الاقتراضات		البنك (+ / -)
.....	ديون الاستغلال		
.....	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، مرجع سبق ذكره، ص 79.

حساب النتائج :

جدول رقم (1-6): حساب النتائج

المبلغ	الفصول
.....	ايرادات البيع أو أداءات الخدمات
.....	ايرادات النشاطات الأخرى
	مجموع ايرادات النتائج
.....	نفقات الشراء
.....	نفقات أخرى على النشاطات
	مجموع نفقات الأعباء
.....	الرصيد : (ايرادات - النفقات) للسنة المالية أ
.....	تغير قروض الاستغلال (N/N-1)
.....	تغير المخزونات (N/N-1)
.....	تصحيحات تتعلق بالاقتراضات
.....	تصحيحات تتعلق بالتشبيات
	نتيجة السنة المالية

المصدر: قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، مرجع سبق ذكره، ص 80.

يمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في حساب النتائج : أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهلاك، الأعباء المالية.
تغير الخزينة خلال السنة المالية :

جدول رقم (1-7): تغير الخزينة خلال السنة المالية

المبلغ	الفصول
.....	الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية
.....	الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية
	الخزينة : الزيادة (+) أو النقصان (-)
	المتأتية من :
.....	حصص المساهمات الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل
.....	الرصيد (الإيرادات - النفقات) للسنة المالية أ
.....	حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات
	الخزينة : الزيادة (+) أو النقصان (-)

المصدر: قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول، عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، مرجع سبق ذكره، ص 80.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الكيانات الصغيرة لها دور في تنمية الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات السوق من المنتجات والخدمات لذا فإن المشرع الجزائري قد أولى اهتماما بالغا بالمشاريع والكيانات الصغيرة حيث وضع لها مجموعة من الإجراءات المحاسبية الخاصة بها كما حدد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في هكذا كيانات حتى يمكن تطبيق نظام محاسبي مالي خاص بها إضافة إلى أنه قد خصص مجموعة من المواد المطروحة في الجريدتين الرسميتين 25 نوفمبر 2007 و 25 مارس 2009 التي تعنى بالمحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة حيث تضم الاجراءات الواجب تطبيقها عند العمل بهذه المحاسبة لدى هذا النوع من الكيانات، وأيضا متابعة العمليات الجارية ومبادئ تصحيحات آخر السنة المالية لها، وكذا تحديد النتيجة، وعرض مختلف الكشف والقوائم المالية الخاصة بهذه المحاسبة المالية المبسطة، فهي تسهل عليها مسك محاسبتها وتسجيل إيراداتها ونفقاتها.

الفصل الثاني: تقييم الأداء

المالي للكيانات الصغيرة

تمهيد:

يمثل تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة أحد المحاور الأساسية في علم المالية والمحاسبة، إذ يعد أداة حيوية لفهم مدى كفاءة هذه الكيانات في استخدام مواردها المالية وتحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية. ورغم صغر حجم هذه الكيانات مقارنة بالكيانات الكبرى فإن دورها في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار يجعل من دراسة أداءها المالي أمر بالغ الأهمية.

تواجه الكيانات الصغيرة تحديات فريدة تتعلق بقدرتها على الوصول إلى التمويل، وضعف البنية الإدارية وتذبذب التدفقات النقدية، ما يجعل من الضروري تطوير منهجيات دقيقة وملائمة لتقييم أدائها المالي. وتستند عملية التقييم عادة إلى مجموعة من المؤشرات المالية مثل الربحية والسيولة والاستدامة بالإضافة إلى طرق أخرى حديثة وغيرها.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض المفاهيم النظرية والتطبيقية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة.

المبحث الثالث: دور المحاسبة المالية المبسطة في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: الأداء المالي

في بيئة الأعمال المتغيرة يعد الأداء المالي مرآة حقيقية تعكس مدى قدرة كفاءة الكيان في إدارة موارده وتحقيق أهدافه، فهو لا يقاس بمجرد الأرقام بل يفهم من خلال ما تعكسه المؤشرات وتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات ومواجهة التحديات التمويلية، وللإحاطة بمختلف عناصر الأداء المالي سنعرض من خلال هذا المبحث إلى ماهية الأداء وماهية الأداء المالي ومختلف العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية الأداء

يعد الأداء مفهوما محوريا في العلوم الإدارية والاقتصادية وجوهرها، حيث يعكس من خلال النتائج المحققة مقارنة بالتوقعات المرسومة سلفا، مما يجعل من مراقبته وتحليله ضرورة لضمان سير العمل بفعالية. وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الأداء وأهدافه وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع الكيانات بشكل عام ويكاد يكون ظاهرة شمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد للأداء، وبشكل عام ينظر إلى الأداء أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.¹ ومنه تعد دراسة مؤشرات الأداء من أهم وأبرز مجالات العمل الرقابي لذلك يجب أن نتطرق إلى مفهوم الأداء:²

ذهب الباحثان (Robins & Wlersema) في تعريفهما للأداء أنه "يعبر عن إمكانية الكيان في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد". كما عرفه (Wheelen & Hunger) بأنه "النتائج التي يرغب الكيان فيها والسعي إلى تحقيقها".

¹ حمزه محمود زبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 89.

² إبراهيم عبد الحليم عباد، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، طبعة أولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 160-161.

وحسب رأي (Kotler & Armstrong) فإن الأداء يمثل "مقابلة أداء الكيان بأداء منافسيه للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط ضعفها والحد منها".

ويشير Lebas وEuske إلى أن "الأداء" يجب أن يفهم كفعل مستهدف يتخذ اليوم، ويصمم لإنتاج نتائج ذات أهمية في المستقبل.¹

ومن وجهة نظر أخرى يعرف الأداء على أنه "هو نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات بالإضافة إلى أن الأداء يعطي الفرصة لإجراء التقييم والمقارنة نسبة إلى الغايات والمعايير والنتائج السابقة والمقارنة أيضا مع الكيانات الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية".²

الفرع الثاني: أهداف الأداء

- مما تقدم يمكن الاستنتاج أن عملية التقييم، إن تحققت سوف تضمن تحقيق الأهداف الآتية:³
- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح الكيان من خلال سعيه لمواصلة نشاطه لتحقيق أهدافه.
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في الكيان لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققه الكيان في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في الكيان من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للكيانات المماثلة.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والكيانات المختلفة وهذا بدوره يدفع الكيان لتحسن مستوى أدائه.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائه.
- إن تقويم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

¹ Nabaoui Ahmed, Performance : concepts, approches and modèles, revue française d'Economie et de gestion, Volume 4, Numéro 11, Casablanca, Maroc, 2023, P234.

² علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 64-65.

³ حمزة محمود زبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

الفرع الثالث: أنواع الأداء

تميز الأدبيات عدة أنواع من الأداء، ونذكر أهمها :¹

- الأداء الاقتصادي: يحقق الكيان نجاحا اقتصاديا عندما يكون لديه منتجات تنافسية، مما يعني أنه قادر على جذب العملاء في سوق تنافسية ويتم تحقيق هذه القدرة التنافسية عادة بطريقتين: أولاً، حسب السعر، ثانياً، من خلال عناصر أخرى غير سعرية مثل جودة المنتج، والخدمة، والابتكار.
- الأداء التنظيمي: يرتبط بدرجة تنظيم الكيان، وبالتالي، يقال إن الكيان يتمتع بالكفاءة التنظيمية إذا تمكنت من تنفيذ عمليات مدروسة، تمكنها من تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية. وبالعملية نعني جميع التدابير التي وضعها الكيان لتحديد أنشطته وتنظيمها.
- الأداء الاجتماعي: يركز على أي شيء يهدف إلى تحسين ظروف العمل والرضا داخل الكيان. تجدر الإشارة إلى أنه في بعض التشريعات يعد التقرير الاجتماعي إلزامياً، بالنسبة للكيانات التي يتجاوز عدد موظفيها عتبات معينة، يلخص هذا التقرير جميع المؤشرات الاجتماعية المستخدمة لقياس هذا الأداء.
- الأداء المجتمعي: يشير إلى الدرجة التي يلبي بها الكيان متطلبات مناخ بيئي أو طبيعي أو إنساني أو ثقافي جيد، وما إلى ذلك. ويمكن تقييم هذا الأداء باستخدام أدوات "المسؤولية الاجتماعية للكيانات".

المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من بين التقنيات التي تستعملها أغلب الكيانات الاقتصادية لتشخيص وتقييم وضعيتها المالية ومقارنة أدائها مع الكيانات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع كما أن معظم المحللين الماليين يلجؤون إليه، لكونه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الكيانات نحو المسار الأفضل والصحيح كما يساهم أيضاً في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

¹ Nabaoui Ahmed, op,cit, P235-236.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

هناك العديد من وجهات النظر حول مفهوم الأداء المالي ومن بين التعاريف الموجودة :¹ يعرفه E.Scosp على أنه : " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة والمتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة".

أما السعيد فرحات جمعة فيرى أن الأداء المالي هو: " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية؛ ويرى بعض المهتمين أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للكيان لمعرفة مدى قدرته على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال، والملاحق، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للكيان ومعدل نمو الأرباح.²

وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على النقاط التالية :³

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو الكيان في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.
- مدة تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الكيانات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف بالاعتماد على الميزانيات و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيير رؤوس الأموال والملاحق، ويعبر الأداء المالي عن أداء الكيانات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي يمارسها الكيان، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الكيان بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

¹ دادان عبد الوهاب، حفصي رشيد، " تحليل الأداء المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي " ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 7، جامعة ورقلة جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص 24.

² خنفري خيضر، بورنيسة مريم، " دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للكيانات الاقتصادية "، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 58.

³ المرجع نفسه، ص 58.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الكيانات من عدة زوايا وذلك من خلال تحديد جوانب القوة والضعف في الكيان، وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الكيانات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للكيانات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للكيانات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.¹

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:²

- تقييم ربحية الكيان.
- تقييم سيولة الكيان.
- تقييم تطور نشاط الكيان.
- تقييم مديونية الكيان.
- تقييم تطور توزيعات الكيان.
- تقييم تطور حجم الكيان.

الفرع الثالث: معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين مالم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كما يأتي:³

- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على الأداء للسنوات السابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الادارة العليا، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع الكيان المالي

¹ جمعه سعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، بدون طبعة، دار المريح للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2000، ص 46.

² حابي أحمد، زبيدي البشير، " دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي"، مجلة المناجير، العدد2، ص73.

³ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 73 - 75.

وأوضاع الكيانات الأخرى، ويؤخذ عليه أيضا عدم دقته لاسيما في حالة توسع الكيان أو إدخال خدمات جديدة أو مبتكرة.

- المعايير القطاعية (الصناعية): تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من الكيانات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للكيان بالنسب المالية للكيانات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة خاصة وأن الكثير من الكيانات أخذت بمبدأ التنوع في الخدمة للتقليل من المخاطر.
- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع الكيانات وتقاس بها التقلبات الواقعية، وهناك بعض النسب المالية مثل (نسبة التداول تساوي 2 : 1) التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.
- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم الكيانات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الكيانات بعد ذلك اتخاذ الاجراءات التصحيحية لها.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للكيان الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية. وإن الحديث عن أصول الأداء المالي يعني تحديد العوامل التي تؤثر عليه. لذلك سنعرض بعض العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تشكل محددات لأداء الكيان.

الفرع الأول: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي

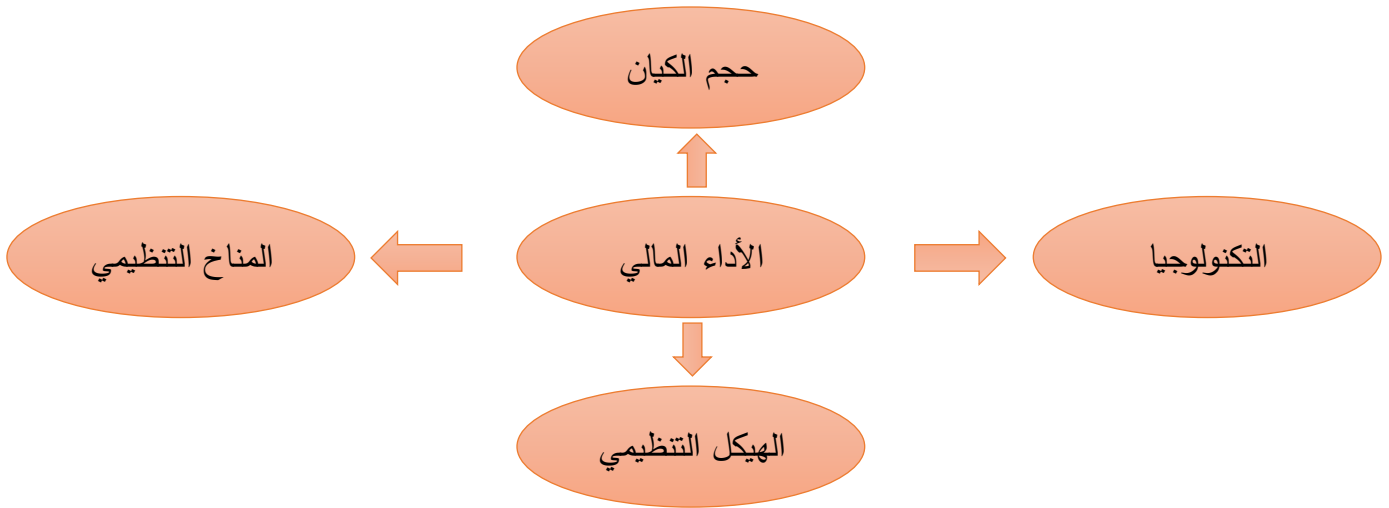
تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في:¹

- الهيكل التنظيمي: يؤثر على الأداء المالي باعتباره وسيلة لتنظيم المهام والمسؤوليات المالية من خلال تحديد الأنشطة واتخاذ القرارات المالية بما يضمن تحقيق الأهداف وتصحيح الانحرافات.

¹ زرقون عمر الفاروق، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لكيانات القطاع البترولي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2017، ص ص 59-60.

- المناخ التنظيمي: يقصد به مدى وضوح التنظيم داخل الكيان وتأثيره في تحقيق الأهداف وسلامة الأداء المالي وجودة المعلومات.
- التكنولوجيا: هي الأساليب الحديثة التي تدعم أهداف الكيان، وتحتاج إلى تحديث مستمر لتعزيز الأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.
- حجم الكيان: قد يؤثر حجم الكيان وتصنيفه على الأداء المالي بشكل سلبي، فكلما كبر حجم الكيان يشكل عائقاً للأداء المالي، وقد يؤثر إيجاباً من ناحية لأنه يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.
- وعليه يمكن إضافة بعض الأصول الداخلية الأخرى والتي يمكننا أن نشير إليها فيما يلي:¹
- تعد حوكمة الكيانات، وملامح المدير، وإدارة المحاسبة، والمناخ الاجتماعي عوامل داخلية مقبولة عموماً لتحديد أداء الكيان.
- تظهر الدراسات أن العديد من الكيانات الصغيرة تعاني من نقص في أدوات الإدارة ويساهم هذا بشكل خاص في الصعوبات المالية وإفلاس بعض هذه الكيانات.
- يعد المناخ الاجتماعي أيضاً عاملاً مهماً في تحديد الأداء المالي.

الشكل رقم (2-1): العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على ما سبق.

¹ Joseph Herman, et les autres, Les Déterminants de la performance financière des petites entreprises camerounaises, Finance & Finance International, N°20, juillet 2020, P6.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية في:¹

- السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي يقوم الكيان بإتباعه من أجل تحقيق هدفه الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب.
- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في الكيان، فقد تساهم في تحفيزها على تحسين موقعها المالي من خلال أثار إيجابية، وقد تؤدي الى تراجع أدائها المالي في حالة عدم القدرة على مجابقتها بفعالية وبالتالي الأداء المالي يسوء.
- الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فتجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

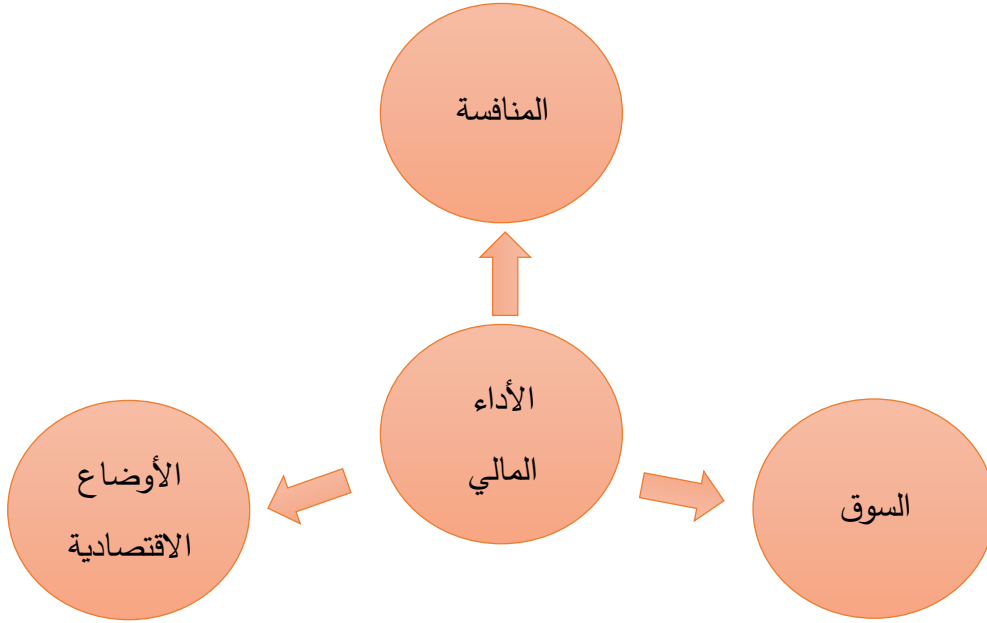
ويمكن تصنيف المصادر الخارجية إلى فئتين عريضتين (رضا العملاء، ومناخ الأعمال) كما يلي:²

- ينظر إلى رضا العملاء عادة على أنه مؤشر على صحة الكيان العامة وإيراداته المستقبلية، وبالتالي فهو يقدم معلومات مفيدة للمساهمين والمستثمرين والمستهلكين.
- في الواقع أظهر Dethier سنة (2008)، من خلال مراجعة للأدبيات الحديثة، أن البيئة الصديقة للأعمال تؤدي إلى النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وإنتاجية الأعمال، ليس من غير المناسب أن ننظر إلى حالة بيئة الأعمال باعتبارها سلسلة من القيود التي تمنع إنتاجية الكيانات في اقتصاد ما.

¹ زرقون عمر الفاروق، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² Joseph Herman, et les autres, op, cit, P8.

الشكل رقم (2-2): العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي.



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة

يشكل فهم الوضعية المالية للكيانات الصغيرة مدخلا أساسيا لدراسة كفاءتها واستدامتها في بيئة تتسم بالمخاطر والمنافسة. ويعتمد ذلك على تحليل منظم للبيانات المالية واستخلاص مؤشرات كمية تعكس الجوانب الرئيسية للأداء ومن خلال هذه العملية يصبح التقييم المالي أداة فاعلة لتحسين القرارات وتعزيز الأداء.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي

يتجلى الأداء المالي كأداة تعكس واقع الكيان من خلال نتائج المحاسبية، ما يتيح فهما موضوعيا لمستوى كفاءته التشغيلية. ويستند في هذا الفهم إلى منظومة من المعايير التحليلية التي تكشف عن مواطن القوة والقصور وتدعم اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات دقيقة.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه:¹

تقييم الأداء المالي هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج الكيان باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية المالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقا في عملية التخطيط المالي ومن ثما إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات على مستوى الوظيفة المالية. عملية تقييم الأداء المالي تتمثل في قياس أداء الإدارة المالية، بناء على مجموعة من المعايير المحددة مسبقا أو من خلال مقارنة النتائج مع كيانات أخرى تنشط في نفس المجال ولنفس الفترة. كما يعرف على أنه العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للكيان (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للكيان، وعلى ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالفشل المالي.²

¹ بن موقفي علي، و آخرون، " دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للكيانات الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال -"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 09، عدد 01، الجلفة، 2023، ص ص 484-485.

² بومصباح صافية، " تقييم الأداء المالي للكيان الاقتصادية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر للهاتف المحمول (موبيليس) "، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (2)، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 222

ومما سبق يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن عملية معرفة قدرة الكيان على تحقيق الأهداف المخطط لها ومقارنتها مع الأهداف المحققة فعلياً، وبالتالي قدرة الكيان على استغلال الموارد بكفاءة وفعالية، وتحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأخطاء قبل وقوعها والتحكم فيها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:¹

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للكيان الاقتصادي من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف.
- يعتبر من أهم الركائز التي تسيّر السياسات العامة سواء بالنسبة للكيان أو بالنسبة للهيئات القائمة فيها.
- توصيل أهداف الكيان إلى جميع الأنشطة والمستويات.
- تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات.
- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق بينهما.

الفرع الثالث: معايير تقييم الأداء المالي

تتمثل معايير تقييم الأداء المالي فيما يلي:²

- التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي معيار مهما لتقييم الأداء المالي كونه هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه من أجل تحقيق الأمان للكيان، ويعرف التوازن المالي على أنه "القدرة على الوفاء أي إمكانية الكيان على دفع ديونه اللازمة عند تاريخ استحقاقها وأن تكون أصولها تسمح لها بذلك".
- السيولة: تعتبر السيولة معياراً مهماً لتقييم الأداء المالي للكيان لكونها أداة فعالة لقياس قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماته من خلال قدرته على تحويل أصوله المتداولة إلى نقدية.

¹ بومصباح صافية، مرجع سبق ذكره، ص 222.

² بن موقفي علي، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 485-486.

- المردودية: تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي فهي بمثابة هدف كلي للكيان، وتعتبر عن قدرة وسائل الكيان على تحقيق نتائج جيدة فالمردودية هي العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في ذلك فقياسها يسمح للمديرين بمعرفة كفاءة ورشد الكيان في استخدام مواردها.
- إنشاء القيمة: هي معيار حديث عكس المردودية التي تعتبر معيار تقليدي ويكشف هذا المعيار قدرة الكيان على إثراء أصحاب الكيان.

المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم أداء المالي بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة 01: مرحلة ما قبل عملية التقييم

تعتمد هذه المرحلة على عنصرين رئيسيين هما:¹

- تشخيص البيئة الخارجية للكيان، وذلك لاكتشاف الفرص المتاحة والتهديدات أو المخاطر.
- دراسة مختلف وظائف الكيان وبتحقيق أهداف هذه الوظائف تتحقق أهداف الكيان ككل.

المرحلة 02: تحضير عملية تقييم الأداء :

تعتمد هذه المرحلة بالدرجة الأولى على الحصول على البيانات والمعلومات المالية من القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة والمتمثلة في (الميزانية، حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، والقوائم الأخرى، والملاحق المرفقة)، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة لأجل القيام بعمليات التحليل الديناميكي لتليها عملية تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط الكيان، وانطلاقاً من هذه المعطيات يتم إجراء التقييم.²

المرحلة 03: مرحلة القياس :

تستوجب عملية تقييم الأداء إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية بغرض التعرف على سائر العمليات والمراحل التي تقوم بها الوحدة والوقوف على العلاقات التي تربط بينها بهدف التوصل إلى خصائص النشاط الذي تمارسه الوحدة، ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل المختلفة تمهيدا للوصول إلى

¹ رمضان زينب مومني، إمكانية تحسين الأداء للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقد ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03، 2018-2019، ص27.

² المرجع نفسه، ص29.

الإجراءات اللازمة لمعالجة القصور في الأداء والعمل على ضمان استمرار نجاح الوحدة في المستقبل ولا يمكن قياس الأداء الفعلي للوحدة ما لم يتم تقرير ما كان عليه الأداء في الفترة الماضية، وعادة ما يتم تقييم الأداء الفعلي من خلال استخدام النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية، ومعايير تقييم الأداء المالي للحصول على البيانات المطلوبة.¹

وقياس الأداء يمكن أن يكون:²

- قياس مالي أولديه علاقة بالجانب المالي مثل الأرباح وقيمة المبيعات، حصتها في السوق.
- قياس غير مالي مثل عدد الشكاوي ونسبة إرضاء العميل، عدد التسجيلات المحاسبية الخاطئة.

المرحلة 04: تحليل النتائج والتوصيات :

وتتم هذه المرحلة من خلال العناصر التالية:³

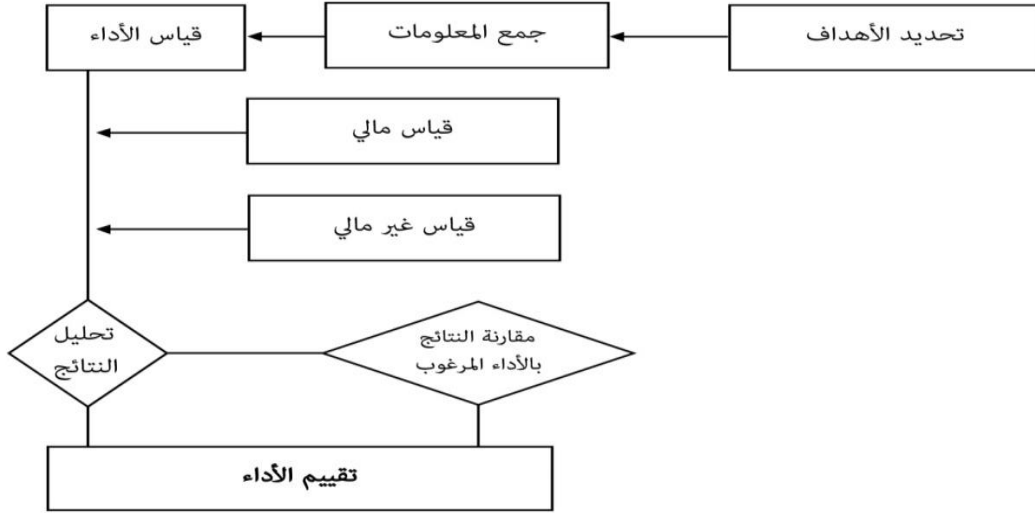
- إيصال النتائج إلى الوظائف المقيمة، لتسجيل توصياتهم في تقرير التقييم.
 - عملية المراجعة.
 - عملية تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها مستقبلاً كنتيجة للتقييم.
 - عملية المتابعة للتأكد من تطبيق كل من التوصيات والإجراءات الجديدة.
- ويمكننا تلخيص مراحل تقييم الأداء بالشكل الموالي:

¹ محمد بوخاري حسن علي، " أثر تقويم الأداء المالي على جودة الأداء المصرفي "، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الأول، العدد 05، أغسطس 2017، ص 67.

² رمضان زينب مومني، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

³ المرجع نفسه، ص 30.

الشكل رقم (2-3) : مراحل تقييم الأداء



المصدر: رمضاني زينب مومني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة

تتنوع أدوات قياس الأداء المالي وفقا لتطور المفاهيم، مما جعل أنماط تحليلية متعددة تجمع بين الأساليب التقليدية والمقاربات الحديثة إلى جانب مؤشرات تعكس درجة الاستقرار والتوازن المالي للكيان.

الفرع الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

يمكن تصنيف النسب المالية التقليدية إلى ثلاث مجموعات نسب مستخرجة من الميزانية ونسب مستخرجة من جدول حساب النتائج ونسب مستخرجة من جدول تدفقات الخزينة.

أولاً: الميزانية

يمكن تقسيم النسب المستخرجة من الميزانية إلى نسب السيولة ونسب المديونية ونسب النشاط.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة

- نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الكيان على سداد ديونه، ومن أهم هذه النسب نجد:¹

الجدول رقم (2-1): نسب السيولة

النسبة	الصيغة	الهدف من النسبة
نسبة التداول	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	تهدف إلى معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته قصيرة الأجل
نسبة التداول السريعة	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة - مخزون}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	تهدف إلى اختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسديد موجوداتها من المخزون السلعي، وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة
نسبة النقدية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف الكيان في أي وقت بالديون قصيرة الأجل

المصدر: صافية ومصباح، تقييم الأداء المالي للكيان الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (2)، برج بوعرييج - الجزائر، ديسمبر 2021، ص 224.

- نسب المديونية: وتشير هذه المجموعة من النسب إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته من الديون من خلال الاقتراض من الغير، ومن أهم هذه النسب نجد:²

¹ بومصباح صافية، مرجع سبق ذكره، ص 224.

² المرجع نفسه، ص 225.

الجدول رقم (2-2): نسب المديونية

النسبة	الصيغة	الهدف من النسبة
نسب القروض إلى مجموع الأموال	$\frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$	تسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال الكيان وكلما زادت الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال الكيان
نسبة القروض على حق الملكية	$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	وتسمى أيضا بنسبة الملكية حيث من خلالها التعرف على مصادر التمويل في الكيان ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، 2021، ص 361.

- نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة الكيان في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للكيان في اقتناء الموجودات ومن ثم مدة قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات ¹:

¹ عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعينة، " أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في الكيانات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12، عدد 1، 2021، ص 116.

الجدول رقم (2-3): نسب النشاط

النسبة	الصيغة	الهدف من النسبة
معدل دوران الحسابات المدينة (الزبائن)	$\frac{\text{رقم الأعمال (الزبائن + أوراق القبض)}}{\text{معدل دوران الزبائن / 360}}$	يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة ويوضح نوعية الأرصدة المدينة ومقدرة الكيان على تحصيلها
معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين)	$\frac{\text{المشتريات (موردو المخزونات + أوراق الدفع)}}{\text{معدل دوران الموردين / 360}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الكيان في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة المعينة
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة الكيان في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالكيان لتوليد الأرباح
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$	يشير إلى مدى كفاءة الكيان في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال

المصدر: عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويضة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في الكيانات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلة 12، عدد 1، 2021، ص 116.

حيث أن متوسط فترة التحصيل¹:

$$\text{متوسط رصيد المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

$$\text{متوسط رصيد المدينون} = \frac{\text{رصيد المدينون أول المدة} + \text{رصيد المدينون آخر المدة}}{2}$$

¹ بومصباح صافية، مرجع سبق ذكره، ص 225.

ثانيا: حساب النتائج

يمكن تقسيم مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي من خلال جدول حساب النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2-4): مؤشرات تقييم الأداء المالي من حساب النتائج

المؤشرات	الصيغة	الهدف من النسبة
رقم الاعمال	رقم الأعمال = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة	الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدى سيطرة الكيان على الأسواق
هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال - كلفة المبيعات حيث: كلفة المبيعات = مشتريات مستهلكة + مصاريف الشراء + مصاريف الإنتاج - التغير في المخزون	مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين الكيان والعملاء من جهة وبين الكيان والموردين من جهة أخرى، ويدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين ومدى تأثيرها المالي على أرباح الكيان
إنتاج السنة المالية	المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة + الإنتاج المخزن + إنتاج السنة لذاتها + إعانات الاستغلال	يتمثل في مجموع المبيعات من البضائع والمنتجات والخدمات بالإضافة إلى الإنتاج المخزن وإنتاج الكيان لذاته مضافاً إليها إعانات الاستغلال المتحصل عليها من هيئات خارج الكيان.
استهلاك السنة المالية	= مشتريات مستهلك + خدمات خارجية + خدمات خارجية أخرى	هو مجموعة المواد المستهلكة من قبل الكيان لتسيير نشاطها.
القيمة المضافة	إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية	تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها الكيان من خلال نشاطها الأساسي.
إجمالي فائض الاستغلال	القيمة المضافة - (أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم)	يمثل الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مصطفى عوادي، منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 361-365.

الجدول رقم (2-5): نسب تقييم الأداء المالي من حساب النتائج

النسبة	الصيغة	الهدف من النسبة
معدل تغطية الفوائد	$\frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة}}{\text{الفائدة}}$	تتحمل الكيان الأعباء الثابتة وتتمثل في الفوائد والقروض الممنوحة لها وعليه يتركز اهتمام الإدارة حول تحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الأعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح الكيان.
معدل الإدماج	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	يمثل قدرة الكيان على تكوين القيمة المضافة وبالتالي زيادة ثروتها بالاعتماد على حجم نشاطها والمتمثل في رقم الأعمال المحقق، حيث كلما ارتفعت تدل على الأداء الاقتصادي الجيد.
نسبة تجزئة القيمة المضافة	$\frac{\text{بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}} \\ \text{بالنسبة للدولة =} \\ \frac{\text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة}}{\text{القيمة المضافة}} \\ \text{بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال =} \\ \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{القيمة المضافة}}$	يتم توزيعها بين مختلف العناصر المستفيدة منها
نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال	$\text{بالنسبة للتثبيتات =} \\ \frac{\text{مخصصات اهتلاكات ومؤونات وخ ق}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال}} \\ \text{بالنسبة للمقرضين =} \frac{\text{أعباء مالية}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال}} \\ \text{بالنسبة للنتيجة العادية =} \frac{\text{نتيجة عادية}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}$	يتم توزيع إجمالي فائض الاستغلال على ما يلي:
المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضريبة}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$	تمثل مردودية رأس المال الخاص ومدى مساهمته في تكوين النتيجة
المردودية الاقتصادية	$\frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{الموارد الثابتة}}$	تمثل مساهمة الموارد الثابتة للكيان في تكوين إجمالي فائض الاستغلال

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مصطفى عوادي، منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 361-365.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

يمكن إيجاد ثلاثة نسب في التحليل المالي مستخرجة من جدول تدفقات الخزينة كما يلي:

الجدول رقم (2-6): نسب جدول تدفقات الخزينة

النسبة	الصيغة	الهدف من النسبة
نسبة تغطية الدين	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	تشير هذه النسبة إلى قدرة الكيان على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية وكلما ارتفعت دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	تشير إلى قدرة الكيان على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الكيان في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون
	فوائد الديون	
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	تشير إلى قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل. إن ارتفاع هذه النسبة جيد بمعنى وضع السيولة جيد ولا تعاني من مشاكل
	استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مصطفى عوادي، منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 365-366.

الفرع الثاني: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

تتمثل هذه النسب فيما يلي:

الجدول رقم (2-7): المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

النسبة	الصيغة	شرحها
القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)	$EVA_t = E_t - r (T_{at-1})$ حيث أن: ET: الربح المحاسبي قبل الضريبة للفترة t R: تكلفة رأس المال Tat-1: إجمالي الأصول المستخدمة في t-1	تعرف على أنها مقياس للإنجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس لتقدير الربح الحقيقي
القيمة المالية الصافية (VAN)	القيمة المتشكلة = قيمة الأصل الاقتصادي - القيمة المحاسبية للأصل الاقتصادي	البحث الدائم عن التدفقات المالية المتوقعة من جهة ومعدل المردودية المطلوب لتغطية تكلفة الأصول
مؤشر الربح الاقتصادي (EVA)	الإيراد الاقتصادي = الأصل الاقتصادي (معدل المردودية الاقتصادية - تكلفة رأس المال)	يساعد على قياس قيمة الثروات التي شكلتها الكيان خلال فترة زمنية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على خنفري خيضر، بورنيسة مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي

يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل FRNG	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	قسط من الأموال الدائمة التي تخصصها الكيان لتمويل أصولها المتداولة، ويمكن حصر ثلاث حالات وهي:
	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	حالة 01: موجب، الكيان استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحققت فائض. حالة 02: سالب، الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياطات المالية الثابتة. حالة 03: معدوم، تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل.
احتياجات رأس المال العامل BFR	(الأصول المتداولة للاستغلال - القيم الجاهزة) - الخصوم المتداولة للاستغلال - سلفات مصرفية)	نكون بصدد احتياجات لرأس المال العامل عندما تكون الموارد الدورية (بدون ديون) غير كافية لتغطية الأصول الدورية (باستعمال القيم الجاهزة).
	(أصول متداولة للاستغلال + أصول متداولة خارج الاستغلال) - (خصوم متداولة للاستغلال + خصوم متداولة خارج الاستغلال)	(يظهر عندما يكون هناك عدم توافق بين درجة سيولة الأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية)
الخزينة TN	رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	الفرق بين المؤشرين الماليين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل يسمح بتحديد مستوى الخزينة، ويمكن كذلك حسابها من خلال الفرق بين القيم المتاحة من جانب الأصول والديون البنكية قصيرة الأجل من جانب الخصوم.
	قيم جاهزة (القيم المتاحة) - الديون البنكية قصيرة الأجل (سلفات مصرفية)	

المصدر: سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في الكيان الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 14، العدد: 10، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ص 639-640.

المبحث الثالث: دور المحاسبة المالية المبسطة في تحسين الأداء المالي

يمثل تبني أنظمة محاسبية مبسطة مدخلا فعالا لتحسين جودة المعلومة المالية، بما يعزز دقة التقارير ويساهم في توجيه القرارات ومن خلال تنظيم البيانات وتيسير وتحليل النسب يمكن الوصول إلى تقييم الأداء المالي. كما تتيح هذه الممارسات فهما أعمق للعلاقات المالية الداخلية، مما يدعم كفاءة التسيير المالي على المدى القصير والطويل.

المطلب الأول : أثر اعتماد النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية

لقد أوجب النظام المحاسبي المالي (SCF) بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول "IAS1" (عرض القوائم المالية) والمعيار المحاسبي الدولي السابع "IAS7" (جدول تدفقات الخزينة) على الكيانات إعداد وعرض القوائم المالية التالية:¹

- الميزانية.
- جدول تدفقات الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- الملحق.

الفرع الأول: استخدامات القوائم المالية في توفير المعلومة المالية

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتم إعدادها وفق مبادئ وقواعد محاسبية جديدة، مما يسمح بتوفير معلومات متنوعة تظهر الواقع المالي والاقتصادي للكيان، كما يعتبر تصنيف أصول وخصوم الميزانية إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية مفيدة بالنسبة للكيان، حيث يسمح بتوفير معلومات جديدة يتم استخدامها في اتخاذ القرارات. كما يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات مهمة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الكيان، حيث يوزع الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي تقوم بها الكيان سواء كانت أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، وللاستفادة من القوائم المالية لابد من تحليل المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم بمختلف أساليب التحليل وذلك بغرض الحصول على معلومات مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات، حيث أن الأرقام والبيانات المتضمنة في القوائم المالية لا يمكن الاعتماد عليها

¹ صحراوي إيمان، بباله فريد، " جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع الأوراسي الجزائر " ، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 163.

لوحدها بل يجب تحويل هذه الأرقام إلى معلومات يتم الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية.¹

الفرع الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية

يقصد بجودة المعلومات المالية تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المالية، حتى تكون مفيدة لمستخدميها وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، ولقد قسم الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى الخصائص التالية:²

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية

وتشمل الملاءمة والتمثيل الصادق

- الملاءمة: وتعني هذه الخاصية قدرة المعلومات المالية على التأثير في قرارات مستخدمي المعلومات المالية وبالتالي يتم الاعتماد عليها في تقييم الأحداث الماضية والمستقبلية.
- التمثيل الصادق: حتى تمتلك المعلومات صفة الموثوقية يجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ومما يسمح بتقديم صورة صادقة عن وضعية الكيان.

ثانياً: الخصائص النوعية الثانوية

وتشمل القابلية للمقارنة القابلية للتحقق التوقيت المناسب والقابلية للفهم.

- القابلية للمقارنة: يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على مقارنة القوائم المالية للكيان عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، ومقارنتها مع الكيانات الأخرى.
- القابلية للتحقق: يقصد بها وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأن يتوصلوا إلى نفس النتائج، فإذا كان عكس ذلك فإن القوائم المالية غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.
- التوقيت الملائم: ويقصد بهذه الخاصية توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب وقت الحاجة إليها، حيث أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائماً بفترة زمنية معينة.
- القابلية للفهم: وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات للفهم من قبل مستخدميها، ويشترط في مستخدمي القوائم المالية توفر مستوى معقول من المعرفة في النشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

¹ صحراوي إيمان، يباله فريد، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² المرجع نفسه، ص ص 164 - 165.

المطلب الثاني : تحليل النسب المالية كأداة لتقييم الأداء

تعد النسب المالية أداة أساسية في تحليل وتقييم الأداء المالي للكيان، لما توفره من مؤشرات دقيقة حول وضع الكيان، ويساهم استخدامها في الكشف عن نقاط القوة والضعف خاصة عند استنادها إلى تقارير مالية ذات جودة عالية.

الفرع الأول: النسب المالية

يعد التحليل بأسلوب النسب المالية من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الكيان، وتعرف النسبة المالية على أنها إيجاد علاقة حساسة نقدية بين متغيرين، أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى على البيانات المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء الكيان واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.¹ وتتخلص أهمية النسب المالية فيما يلي:²

- تحديد قدرة الكيان على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو الكيان والكشف عن مواطن الضعف والقوة. وكذلك قياس الفعالية الكلية للكيان.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية.
- ولتحقيق هذه الجوانب لابد أن يتوفر بالنسب المالية ما يلي:³
- أن تكون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة.
- أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية

تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية بشكل خاص ينصب على دراسة القوائم والتقارير المالية باستخراج مؤشرات ونسب معينة يمكن من خلالها إعطاء تقييم جيد عن وضع الكيان وخاصة سيولته وربحيته ومديونيته وغيرها من النسب المالية، كما أن دراسة التقارير المالية من قبل المحلل المالي تعطي

¹ بومصباح صافية، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² المرجع نفسه، ص 223.

³ المرجع نفسه، ص 223.

معلومات أكثر وضوحاً وفائدة للأطراف المهتمة، ويمكن تصنيف بعض النسب المستخدمة في التحليل المالي بشكل موجز كما يلي (نسب الهيكل المالي، نسب الربحية، نسب السيولة، نسب معدل الدوران " نسب الكفاية"، نسب ومؤشرات الأسواق المالية).¹

الفرع الثالث: أثر مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للكيان

يتمثل الأداء المالي بقياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على قدرة الكيان على الاستغلال الأمثل لموارده ومصادره، ويتم قياس الأداء المالي من خلال بعض مؤشرات التحليل المالي المتمثلة بالنسب المتعلقة بقائمة المركز المالي، قائمة الدخل، والنسب المختلطة التي تربط بين القائمتين لاستخراج مؤشرات تعبر عن الأداء المالي للكيان وقدرته على الاستغلال الأمثل لموارده، إضافة إلى بعض المؤشرات الخاصة بالأسواق المالية.²

ويمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:³

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة.
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
- مدى قدرة الكيان على تسديد التزاماته أي قدرته المالية.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.
- أثر السياسات المالية المتبعة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

¹ أسعد داود الخميس، " دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية"، مجلة جامعة البعث، المجلد (43)، العدد (13)، كلية الاقتصاد، جامعة الفرات، 2021، ص ص 19-20، بتصرف.

² المرجع نفسه، ص ص 25-26.

³ ايمان السيد محمد عبد الله، " أثر انجازات الثورة الصناعية الرابعة وجودة التقارير المالية على مستقبل مهنة المحاسبة - دراسة تطبيقية لشركات الاتصالات في مصر -"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، الجزء الثاني، مصر، يوليو 2024، ص 164.

الفرع الرابع: جودة التقارير المالية

إن جودة التقارير المالية تعبر عن مدى دقة وشمولية المعلومات المالية المقدمة في التقارير، وتتأثر بالامتثال للمعايير المحاسبية، ودقة جمع البيانات، وشفافية التقارير. وتتمثل أبعاد جودة التقارير المالية في الآتي:¹

- الأداء: يشير إلى كفاءة وفعالية أداء الكيان في تحقيق أهدافه، ويمكن قياس الأداء من خلال مؤشرات مثل العائد على الاستثمار، والنمو السنوي، وفعالية استخدام الموارد.
 - التحليل: هو عملية فحص وتفسير البيانات المالية لفهم أداء الكيان، ويمكن تقسيم التحليل إلى تحليل أفقي (مقارنة بين الفترات الزمنية) وتحليل رأسي (تحليل العناصر المالية في نفس الفترة).
 - التقارير: هي وسيلة لتوثيق وتبليغ المعلومات المالية والأداء للأطراف المعنية مثل المستثمرين والمساهمين، وتتنوع التقارير بما في ذلك تقارير الدخل والتوازن والتدفق النقدي.
- ومنه يعتبر الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة الكيانات والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية، وتعتمد عملية تقييم الأداء المالي على مجموعة من المعايير والأدوات من أهمها النسب المالية التي تعتبر أدوات معبرة في التحليل المالي، وتتمتع بالقدرة على إعطاء صورة عن الوضعية المالية للكيان، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع الأهداف المعيارية.²

المطلب الثالث: مساهمة المحاسبة المالية المبسطة في تقييم الأداء المالي

تعد المحاسبة المالية المبسطة أداة فعالة للكيانات الصغيرة في تتبع مواردها وتحديد نتائج أعمالها بدقة وشفافية، إذ تتيح هذه الأنظمة تبسيط الإجراءات المحاسبية دون المساس بجودة المعلومات المالية مما يساهم ذلك في اتخاذ القرارات المالية، وتبرز أهميتها في تقييم الأداء المالي من خلال توفير مؤشرات واضحة وميسرة في عملية التقييم.

الفرع الأول: أثر الإصلاح المالي المحاسبي على الأداء المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) قوائم مالية تتوافق مع متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية، لهذا حملت عملية الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية تغييرات بالنسبة للتحليل المالي المتمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية، فطريقة عرض كل من الأصول والخصوم في بندين

¹ ايمان السيد محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² بومصباح صافية، مرجع سبق ذكره، ص 230.

أحدهما جاري والآخر غير جاري قدم تفاصيل كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية، وعليه فالنظام المحاسبي المالي كان له الأثر على تقييم الأداء المالي فسابقا كان لابد من إجراء التغييرات على المعلومات لتصبح معلومات مالية وهذا بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية أما مع المعايير الجديدة أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة دون إجراء التعديلات، إضافة إلى أنها تحتوي على معلومات أكثر مما يسهل عملية التقييم بالإضافة إلى الأسباب التالية:¹

- ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي يعتمد عليها الكيان.
- هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة.
- هناك تحسنا في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول حيث يتم تقييم الأصول مرة واحدة في السنة مما يخفض من التقييم الزائد للأصول.
- الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.

الفرع الثاني: دور المحاسبة المالية في تحسين عملية تقييم الأداء المالي

إن مساهمة النظام المحاسبي المالي (SCF) في تفعيل عملية تقييم الأداء المالي فيتم عبر تحليل واستقراء القوائم المالية للكيان. وذلك من خلال ما يلي:²

- الميزانية: توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي، هذا الأخير يتأثر بالموارد الاقتصادية التي يسيطر عليها الهيكل المالي، السيولة والقدرة على السداد والاستجابة لتغيرات البيئة التي تعمل فيها.

- جدول حسابات النتائج: يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيصية لنواتج وأعباء الدورة لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج، وكل هذه المستويات كان يتم حسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

- جدول تدفقات الخزينة: بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) الذي أصبح يعطي صورة أوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة الكيان على توليد النقدية أو ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها.

¹ زرقون عمر الفاروق، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² المرجع نفسه، ص 97.

ومن خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول فإن تحليل القوائم المالية يكون أكثر ثراء ومصادقية مما كان عليه في السابق بحيث نجد إلى جانب الميزانية التي تحتوي على معطيات السنة المالية الجارية نجد أرصدة السنة المالية السابقة. بالإضافة إلى تصنيف الميزانية إلى عناصر متداولة وغير متداولة، هذا التصنيف يخدم احتياجات المحلل المالي، كما نجد من خلال حسابات النتائج أن الأعباء تصنف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة بالإضافة جدول تغيرات الأموال الخاصة.¹

- جدول تغيرات الأموال الخاصة: هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحق في إطار المخطط المحاسبي الوطني لكنه أصبح جدولا رئيسيا يساعد في عملية التشخيص المالي للكيان، ويمثل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.²

وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها بل يتم استخدامها بالاشتراك مع القوائم الأخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء.³

الفرع الثالث: نتائج التطبيق السليم للمحاسبة المالية المبسطة في الكيانات الصغيرة

تم فحص العلاقة بين أساليب المحاسبة وأداء الكيانات بدقة في الأدبيات، وفقا للعديد من الدراسات، فإن لأساليب المحاسبة الفعالة تأثيرا إيجابيا على نجاح الكيانات الصغيرة، على سبيل المثال:⁴ اكتشفت دراسة أجراها Rasheed & Ahmad سنة (2022) وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للكيانات الصغيرة في باكستان وإجراءات المحاسبة مثل وضع الميزانية، وإدارة التدفق النقدي، وإعداد التقارير المالية، وبالمثل في دراسة أجراها Zarrouk سنة (2020) في الإمارات نفس النتيجة؛

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1433هـ - 2012م، ص16.

² زرقون عمر الفاروق، مرجع سبق ذكره، ص97.

³ المرجع نفسه، ص97.

⁴ Kan Channarika، Serey Mardy، The Connection Between SMEs Business Performance and their Accounting Procedures: A Literature Review Study، International Journal of Management Analytics (IJMA)، Vol2، No1، Svay Rieng University، Cambodia، 2024، P24.

واكتشفت دراسة أجراها Sariwulan سنة (2020) أن حجم الكيان يؤثر على مدى نجاح أساليب المحاسبة في تعزيز نجاح الكيانات؛ وعلاوة على ذلك، اكتشفت دراسة Almujaed's سنة (2018) أن درجة الثقافة المالية بين أصحاب الكيانات الصغيرة الحجم لها تأثير مفيد على كفاءة العمليات المحاسبية في تعزيز الأداء. وأظهرت الأبحاث مدى أهمية استخدام مؤشرات الأداء الصحيحة لقياس الأداء المالي بدقة، وفقا Clark سنة (2017)، تستخدم المقاييس المالية التقليدية مثل هوامش الربح، وعائد الاستثمار، والتدفق النقدي بشكل متكرر من قبل الكيانات الصغيرة لقياس أدائها.

وأيضاً إن العديد من هذه الكيانات تنهار دون تحقيق هذه النتائج المتوقعة بسبب سوء الإدارة الناتج عن ضعف ممارسات المحاسبة المالية، وقد ثبت أن عمليات تدقيق الكيانات الصغيرة مثيرة للقلق بسبب عدم كفاية الضوابط الداخلية في هذه الكيانات من حيث حفظ السجلات والتقارير المالية، وإن فشل الكيانات الصغيرة في إدارة التدفقات النقدية يؤدي إلى نقص السيولة وفي النهاية تؤدي إلى زوالها. حيث وجد Tushabomwe سنة (2006) أن عدم كفاءة أو نقص السجلات المحاسبية قد أدى إلى فشل العديد من الكيانات الصغيرة، وعلى نفس المنوال يجادل Maseko سنة (2002) بأن العديد من الكيانات الصغيرة في أفريقيا تفشل لأن أصحابها لا يتخذون قرارات إدارية رئيسية في الوقت المناسب نتيجة لعدم وجود سجلات وتقارير مالية كافية.¹

¹ Katisme Nicson, Accounting Practices and Performance of SMEs: A Case of Mukono Central Division, International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), Volume 7, Issue 1, India, January–February 2025, P3.

خلاصة الفصل:

في ضوء ما تم عرضه من مفاهيم وتحليلات يتضح أن تقييم الأداء المالي للكيانات الصغيرة لا يقتصر على كونه أداة محاسبية، بل يعد مدخلا اقتصاديا مهما لفهم ديناميكيات النمو والاستدامة في هذا القطاع الحيوي. فالتحليل المالي الدقيق يمكن أصحاب القرار من رصد نقاط القوة والضعف المالية وتوجيه الموارد بكفاءة أعلى وتعزيز البقاء في بيئة تتسم بالتغير والتنافسية.

وتتميز الكيانات الصغيرة بخصائص فريدة، كالمرونة العالية في التكيف مع المتغيرات السوقية وسرعة اتخاذ القرار وانخفاض التكاليف التشغيلية نسبيا، ما يجعلها أكثر قدرة على إعادة هيكلة نموذجها المالي عند الضرورة. ويمنحها تقييم الأداء المالي أداة عملية لتعزيز هذه المزايا التنافسية من خلال ضبط العمليات وتحسين استغلال الموارد وتوجيه الاستثمار وفق معطيات واقعية نابعة من البيانات المالية الداخلية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

لعينة من الكيانات الصغيرة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية المنبع الأساسي الذي بإمكانه تقديم المعلومات المحاسبية الكمية لمختلف الأطراف بهدف معرفة الوضعية المالية للكيان، وهذه المعلومات غير كافية لإعطاء صورة حقيقية تعكس الوضعية المالية للكيان إن لم تخضع لعملية التحليل المالي. فالتحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية يعتبر الصورة العاكسة للوضعية المالية للكيان بإخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة من أجل الكشف عن نقاط قوة وضعف السياسات المالية المطبقة داخل الكيان وتقييم أدائه المالي، وهذا ما سنوضحه بإسقاط ما تم جمعه من معلومات نظرية على واقع عينة من الكيانات الصغيرة تم اختيارها محل دراستنا، إذ تم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التعريف بالكيانات محل الدراسة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بكل كيان.

المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي لكل ميان باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

المبحث الأول: التعريف بالكيانات محل الدراسة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم كل الكيانات الصغيرة محل الدراسة، وذلك من خلال تعريفها وعرض نشاطها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالكيان "A"

يعد هذه الكيان نموذجا لنشاط البيع بالجملة في قطاع المواد الغذائية، والذي يتميز بإطار مفاهيمي يرتكز على التوزيع الواسع للسلع الاستهلاكية.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للنشاط

ينتمي الكيان "A" والتي يندرج تحت إطار الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى قطاع تجارة الجملة للمواد الغذائية Commerce de gros de produits alimentaires والذي يقع مكتبها الرئيسي في ولاية قالمة، حيث يتمحور نشاطها حول وظيفة الوساطة التجارية بين المنتجين/الموردين ووحدات البيع بالتجزئة، مع إضافة قيمة متمثلة في خدمات التخزين والتوزيع.

الفرع الثاني: الخصائص الهيكلية للنشاط

أولاً: وصف دقيق للنشاط

ويتمثل ذلك في نطاق المنتجات، ويمكن تقسيمها إلى عدة أقسام على النحو التالي:

1. المواد الجافة: الأرز، السكر، الدقيق، المعكرونة، البقوليات (عدس، فاصولياء، حمص)، التوابل (ملح، فلفل، كركم، قرفة)، الشاي، القهوة، النسكافيه، والمنتجات سريعة التحضير.
2. المواد المعلبة والمعلبة: الزيوت النباتية (زيت الزيتون، زيت الطبخ)، الحليب المبستر ومشتقاته (لبنة، جبنة)، المعلبات (طماطم، ذرة، فول، أسماك معلبة)، العصائر والمشروبات غير الكحولية.
3. مواد سريعة الاستهلاك: البسكويت، الشوكولاتة، المكسرات، مواد التنظيف الأساسية (صابون).

ثانياً: رأس المال

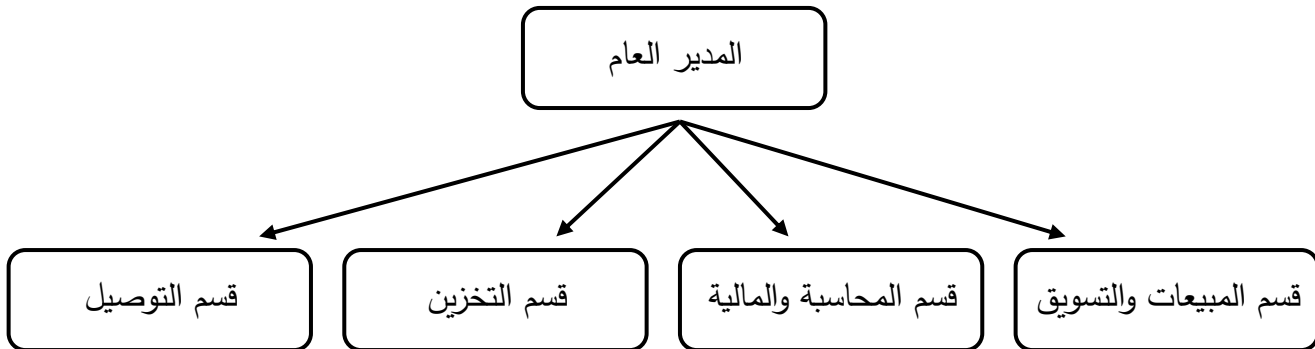
ويكون من رأس المال المستثمر: 200000 دينار جزائري، ويتم استخدامه في:

- شراء البضائع بالجملة من الموردين.
- تغطية مصاريف التشغيل (تخزين، أجور، نقل).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قائمة

ثالثا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للكيان "A"



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مدير الكيان.

بما أنها كيان صغير فهيكله التنظيمي صغير ويتمثل في:

- إدارة مركزية: مدير / مالك.
- العمالة: مؤقتة أو بعقود محددة مثال: عمال تحميل أو تفريغ، مندوب مبيعات، ويتم دفع الأجور نقدا أو عبر تحويل بنكي (حسب العقد).
- المحاسبة: لا يوجد محاسب دائم، يتم التعاقد مع محاسب خارجي لتنظيم الفواتير والضرائب (دفع أجر شهري أو حسب الحاجة).

رابعا: الفئة المستهدفة

- تجار التجزئة: أصحاب محلات البقالة، متاجر الأحياء.
- المطاعم والمقاهي: خاصة تلك التي تطلب كميات كبيرة.
- الجمعيات التعاونية: التي تحتاج توريدات غذائية لأعضائها.

خامسا: آلية العمل

- الشراء من موردين محليين (مصنعين أو موزعين رئيسيين)، أو عبر الاستيراد المباشر في حالة وجود التراخيص.
- تخزين المنتجات في مستودعات مجهزة بظروف حفظ مناسبة (جافة، مبردة إذا لزم الأمر).
- أما فيما يخص التوزيع فذلك من خلال توصيل الطلبات للعملاء عبر أسطول نقل خاص أو تعاقد مع شركات شحن، أو عن طريق بيع مباشر من المستودع (بالنسبة للكميات الكبيرة).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

سادسا: المعايير المتبعة

- الجودة: اختيار منتجات ذات علامات تجارية معتمدة أو موثوقة.
- الالتزام بالشروط الصحية.
- التسعير: أسعار تنافسية بناء على سياسة " الكمية مقابل السعر".

المطلب الثاني: التعريف بالكيان "B"

يعد هذا الكيان الصغير نموذجا لنشاط القطاع الفلاحي، حيث يعتمد في إطاره المفاهيمي على الاستغلال المحدود والفعال للموارد الطبيعية.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للنشاط:

ينتمي الكيان "B" والتي يندرج تحت إطار الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى قطاع الزراعة (النشاط الفلاحي والنباتي) والذي يقع مكتبها الرئيسي في ولاية قالمة، وتتمثل طبيعة نشاطها في الاستغلال الفلاحي لأراض مخصصة لزراعة الأشجار المثمرة، وبوجه خاص أشجار البرتقال والليمون وذلك في إطار نشاط زراعي متخصص في إنتاج الحمضيات.

الفرع الثاني: الخصائص الهيكلية للنشاط:

أولا: وصف دقيق للنشاط

تتمثل طبيعة النشاط في الاستغلال الفلاحي لأرض زراعية مخصصة لزراعة الحمضيات، وبالخصوص البرتقال والليمون. حيث تقوم الكيان بكافة العمليات الزراعية اللازمة من الغرس، التسميد، السقي، المعالجة، وجني المحاصيل، مع الالتزام بالمعايير التقنية والصحية المعتمدة في الزراعة. يهدف هذا النشاط إلى إنتاج فواكه عالية الجودة موجهة للاستهلاك المحلي و/ أو التسويق المباشر، بالإضافة إلى شراء الأدوية الفلاحية اللازمة للعملية.

ثانيا: رأس المال

ويكون رأس المال المستثمر 1000000 دينار جزائري، ويتم استخدامه في:

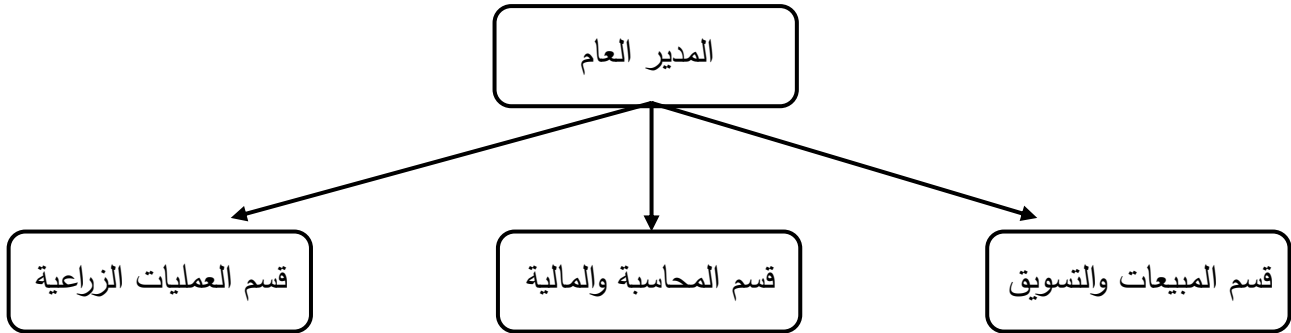
- شراء أغراس الحمضيات: شراء عدد كاف من الأغراس الجيدة من مشاتل معتمدة.
- تجهيز نظام السقي: أنابيب، مضخة، خزان مياه... إلخ.
- شراء الأسمدة والأدوية الفلاحية: أسمدة عضوية ومعدنية، مبيدات، معالجة وقائية.
- معدات وأدوات فلاحية بسيطة: معاول، فؤوس، مقصات تقليم، صناديق جني... إلخ.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

- نقل وتسويق المنتجات: مصاريف نقل للمنتجات إلى السوق، تسويق مباشر.
- مصاريف إدارية: تسجيل، وثائق، بطاقة جبائية، مساهمات ضمان اجتماعي... إلخ.
- مصاريف احتياطية/ طارئة: غير متوقعة (صيانة، مواد إضافية).

ثالثا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي للكيان "B"



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مدير الكيان.

بما أنه كيان فإن الهيكل التنظيمي يكون مبسطا ومتكيفاً مع طبيعة النشاط كما يلي:

- إدارة مركزية: المدير (صاحب الكيان).
- المحاسبة: يوجد محاسب دائم داخلي (إعداد الأجور، تنظيم الفواتير والمصاريف، متابعة الوضعية الجبائية والاجتماعية، إعداد ملفات التصريح الضريبي والتأمين، حسابات سنوية).
- العمالة: مؤقتة أو بعقود محددة موسمية مثال: عمال تحميل أو تفريغ، ويتم دفع الأجور نقداً أو عبر تحويل بنكي (حسب العقد).

رابعا: الفئة المستهدفة

- الكراء الفلاحي للمحصول: في بعض المواسم يلجأ الكيان إلى كراء المحصول مباشرة للتجار، أي بيع المنتج كاملاً أو جزئياً في الحقل بمقابل مالي مسبق أو عند الجني، هذا الأسلوب يقلل من الجهد المبذول في التسويق ويوفر سيولة سريعة لكنه يقلل من هامش الربح.
- تجار الجملة في سوق الجملة: عند تسويق المنتج في سوق الجملة يكون الزبون المستهدف هم تجار الجملة الذين يشترون كميات كبيرة لإعادة بيعها في أسواق أخرى.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

خامسا: آلية العمل

- شراء المستلزمات الزراعية: مشاتل، إقتناء الأسمدة، الأدوية الفلاحية، والمعدات البسيطة اللازمة للعمل.
- التحضير الزراعي: تنظيف الأرض، تقليم الأشجار، تحضير التربة حسب الحاجة.
- السقي والمعالجة: تطبيق برنامج سقي منتظم ومعالجة الأشجار بالأدوية الوقائية والمغذية.
- المتابعة الدورية: مراقبة نمو المحصول والتدخل عند الحاجة (آفات، أمراض، نقص في التغذية).
- جني المحصول: تنظيم عملية الجني حسب نضج الثمار باستعمال عمال دائمين أو موسميين.
- تسويق المحصول: إما كراء المحصول مباشرة للتاجر أو نقله إلى سوق الجملة لبيعه مباشرة لتجار الجملة.

سادسا: المعايير المتبعة

- الجودة الفلاحية: استعمال أغراس سليمة ومعتمدة، احترام المعايير التقنية للغرس والتسميد والسقي.
- الصحة النباتية: استخدام الأدوية المرخصة فقط وفق تعليمات السلامة والجرعات الموصى بها، احترام فترات الأمان قبل الجني.
- السلامة المهنية: الالتزام بقواعد الوقاية أثناء استعمال المواد الكيميائية (قناع، قفازات)، توفير ظروف عمل لائقة للعمال.
- الحفاظ على البيئة: ترشيد استعمال المياه (نظام سقي بالتنقيط)، التخلص السليم من بقايا المواد الكيميائية.

المطلب الثالث: التعريف بالكيان "C"

يعد هذا الكيان الصغير فاعلا في القطاع السياحي، إذ تقوم على مفهوم تقديم خدمات سياحية متنوعة وتستثمر في المؤهلات الطبيعية والثقافية للمنطقة.

الفرع الأول: الاطار المفاهيمي للنشاط:

ينتمي الكيان "C" والذي يندرج تحت إطار الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى قطاع السياحة والذي يقع مكتبه الرئيسي في ولاية قالمة، وتتمثل طبيعة نشاطه في مجال السياحة والأسفار، حيث فرض وجودا وهذا بفضل طاقمه المتكامل وإمكانياته المتميزة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

أولاً: وصف دقيق للنشاط

تتمثل طبيعة النشاط في المجال السياحي ويمكن إبراز أهم المجالات التي ينشط فيها الكيان فيما يلي:

- الزيارات الثقافية والترفيهية للمدن والأماكن الطبيعية والتاريخية والحمامات المعدنية.
- تنظيم المخيمات الصيفية، ومخيمات الاستحمام.
- المشاركة في تنظيم معارض ثقافية وتاريخية وفنية، تدعياً لتنوع الثقافات وتواصلها.
- تنظيم وتسويق الأسفار والرحلات السياحية الفردية والجماعية.
- حجز الفنادق والنقل من وإلى الفندق وحجز تذاكر السفر.
- استخراج التأشيرات السياحية.
- تنظيم الرحلات السياحية إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج وشعيرة العمرة.
- دورات تكوينية تدريبية مجانية للحج والعمرة.

ثانياً: رأس المال

ويكون كما يلي 100000 دينار جزائري يتم استخدامه في:

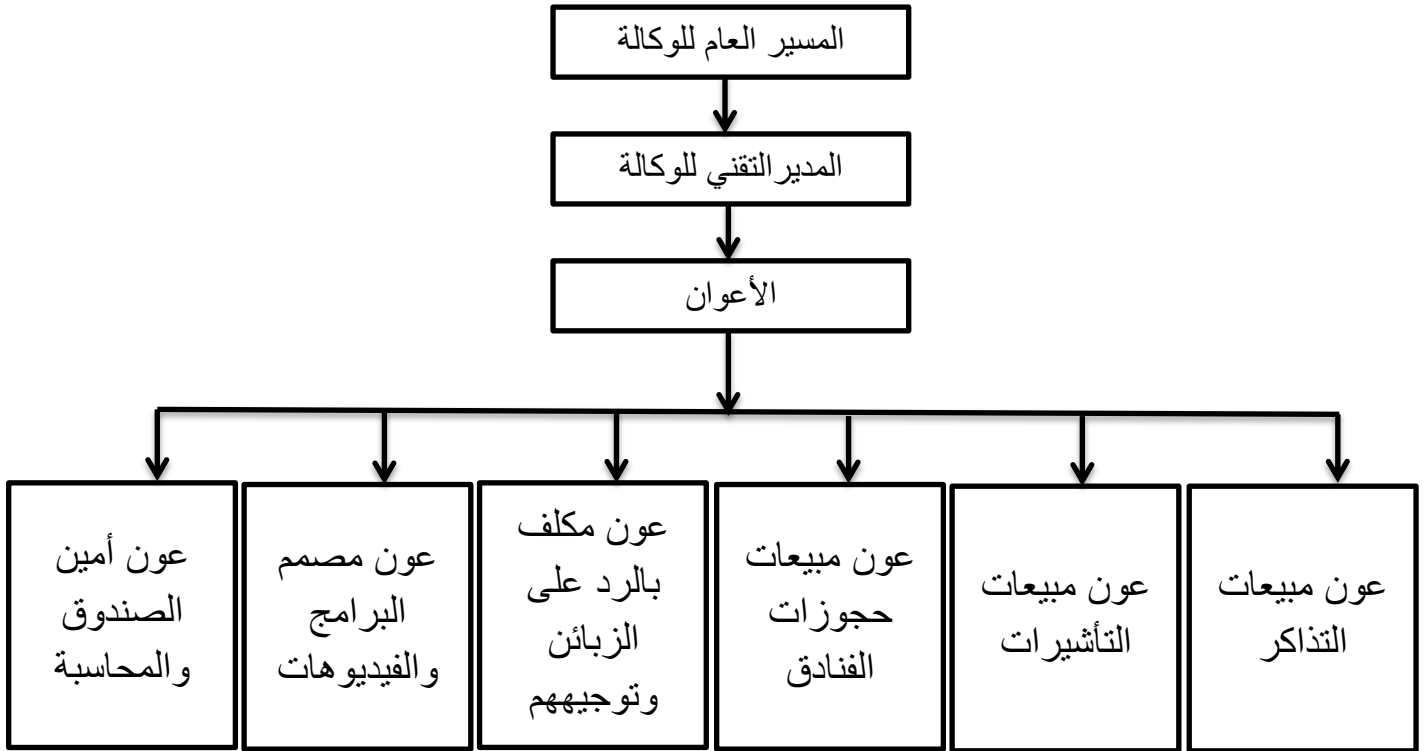
- تكاليف التأسيس والتسجيل: استخراج السجل التجاري، التسجيل في الضرائب، رخصة النشاط.
- السياحي من وزارة السياحة، استشارات قانونية/ إدارية، توثيق وتسجيل العلامة التجارية (اختياري).
- المكتب والتجهيزات: كراء مكتب، تجهيزات مكتبية (مكتب، كراسي، كمبيوتر، طابعة...).
- البرمجيات والموقع الإلكتروني: اشتراك في نظام حجوزات أو بدائل محلية، تصميم موقع إلكتروني بسيط واحترافي، بريد إلكتروني رسمي وأدوات إدارة.
- التسويق والدعاية: حملات ممولة على مواقع التواصل الاجتماعي، تصميم شعارات، منشورات، فيديوهات تعريفية، مطبوعات وغيرها.
- الرواتب والتشغيل: مصاريف تشغيلية (أنترنت، كهرباء، نظافة)، موظف حجوزات/ تجاري، سكرتارية/ مساعد إداري.
- التزامات مع فنادق / نقل/ مرشدين: دفعات مسبقة أو حجوزات مع شركاء أجانبين أو محليين (خاصة في فترات الذروة).
- احتياطي للطوارئ.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثالثا: الهيكل التنظيمي

بما أنه كيان مصغر فإن الهيكل التنظيمي يكون مبسطا ومتكيفاً مع طبيعة النشاط كما يلي:

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للكيان "C"



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مدير الوكالة.

حيث تضم الوكالة الأقسام الآتية:

- المسير العام للوكالة: وهو الذي يسهر على تسيير الكيان من الناحية القانونية.
- المدير التقني للوكالة: يتمثل دوره في تكوين البرامج والتسيير التقني للكيان.
- قسم الشؤون المالية والمحاسبة: حيث يعتبر المحاسب القائم على الشؤون العامة المالية، فهو يقوم باستقبال جميع الموارد المالية من خلال المنتوجات السياحية وكذا الخدمات التي يقوم بها الكيان، فهو من يصرح بمداخل الكيان وكذا العلاقات العامة مع المصالح المالية التابعة للقطاع العام.
- قسم مبيعات حجوزات الفنادق: حيث يضم هذا القسم عون، يهتم ببيع حجوزات الفنادق حسب طلبات الزبائن.
- قسم بيع التذاكر: تعتبر مصلحة بيع التذاكر من بين المصالح الأكثر حركة في الكيان حيث يقوم هذا القسم ببيع تذاكر السفر للمواطنين وكذا مختلف الكيانات، حيث تم اعتماد الكيان من مختلف شركات

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الطيران المعتمدة في البلاد منها: الخطوط الجوية الجزائرية، الخطوط التونسية، الخطوط القطرية، الخطوط الفرنسية.

- قسم بيع التأشيرات: يشرف على هذا القسم مختص في الشؤون العامة للقنصليات المعتمدة في الجزائر حيث يقوم بجميع التسهيلات للحصول على تأشيرة لمختلف الدول المعتمدة بالجزائر وهذا للتسهيل على الزبون عناء التنقل والانتظار أمام القنصليات.
- قسم الرد على الزبائن وتوجيههم: يشرف على هذا القسم عون مكلف بالرد على اتصالات الزبائن، والإجابة على تساؤلاتهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
- تصميم البرامج والفيديوهات: يشرف على هذا القسم عون مهمته الرئيسية تصميم الفيديوهات التي توضح البرامج الخاصة بالكيان والخدمات التي تعرضها.

رابعاً: أهداف الكيان

تتمثل أهداف الكيان فيما يلي:

- جعل الجزائر من أفضل الوجهات السياحية في شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.
- تطوير نشاطها السياحي وتوسع مجاله كإنشاء فروع لها داخل الوطن وخارجه.
- كسب ثقة الزبون وهذا بدوره يكسبها الشهرة والسمعة الطيبة.
- ترقية النشاط السياحي بولاية قالمة وإبراز المعالم الثقافية والتاريخية للزبون المحلي والأجنبي.
- تطوير وتجديد منتجاتها وخدماتها السياحية على أوسع نطاق.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بكل مؤسسة

يهدف هذا العرض إلى تقديم القوائم المالية الخاصة بالكيانات الصغيرة في إطار دراسة تطبيقية تعتمد على مبادئ المحاسبة المالية المبسطة، بما يتماشى مع طبيعة الكيان وحجمه المحدود. وقد تم إعداد هذه القوائم من خلال تجميع ومعالجة البيانات المالية الواقعية للكيان، دون الالتزام بالأشكال الرسمية المعتمدة في الجريدة الرسمية، وذلك بهدف تبسيط المفاهيم وتكييفها مع الواقع العملي.

المطلب الأول: القوائم المالية الخاصة بالكيان "A"

الكيان "A" العاملة بقطاع تجارة الجملة للمواد الغذائية Commerce de gros de produits alimentaires.

الفرع الأول: الميزانية جانب الأصول

جدول رقم (3-1): الميزانية جانب الأصول للكيان "A"

2023	2024			الملاحظات	الأصول
	المبلغ الصافي	الاهتلاكات و خ ق	المبلغ الخام		
					الأصول غير المتداولة
					شهرة المحل
					الأصول غير الملموسة
					الأصول الثابتة الملموسة
					الأصول قيد الإنجاز
					الأصول المالية
					إجمالي الأصول غير المتداولة
					الأصول المتداولة
89 286,25	283 806,25		283 806,25		المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز
					العملاء
					مدينون آخرون
22 964,39					الضرائب وما يعادلها
					حسابات مدينة وأصول أخرى
					النقد وما يعادله
87 749,36	1 250 998,58		1 250 998,58		الخزينة
200 000,00	1 534 804,83	-	1 534 804,83		إجمالي الأصول المتداولة
200 000,00	1 534 804,83	-	1 534 804,83		إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 1.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثاني: الميزانية جانب الخصوم

جدول رقم (2-3): الميزانية جانب الخصوم للكيان "A"

2023	2024	الملاحظات	الخصوم
			حقوق الملكية
200 000,00	200 000,00		رأس المال المصدر
			رأس المال غير المطلوب
			العلاوات والاحتياطات
			فرق إعادة التقييم
	446 865,61		النتيجة الصافية
			الأرباح المحتجزة
			حصة الشركة الأم
			حصة الأقلية
	646 865,61		إجمالي (1)
			الخصوم غير المتداولة
			القروض والديون المالية
			الضرائب المؤجلة والمخصصات
			ديون غير متداولة أخرى
			المخصصات والإيرادات المؤجلة
			إجمالي الخصوم غير المتداولة (2)
			الخصوم المتداولة
	853 498,64		الموردون والحسابات المرتبطة
	34 440,58		الضرائب
			ديون أخرى
			الخزينة السالبة
	887 939,22		إجمالي الخصوم المتداولة (3)
200 000,00	1 534 804,83		إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 2.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

جدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج للكيان "A"

البيان	الملاحظات	2024	2023
رقم الأعمال		9 458 516,99	-
تغير في المخزون		-	-
الإنتاج المثبت		-	-
الإعانات الإستغلال		-	-
1 - الإنتاج السنة المالية		9 458 516,99	-
المشتريات المستهلكة		8 880 539,55	-
الخدمات الخارجية وخدمات أخرى		79 811,83	-
2 - الاستهلاك السنة المالية		8 960 351,38	-
3 - القيمة المضافة من الإستغلال (1 - 2)		498 165,61	-
أعباء المستخدمين		37 500,00	-
الضرائب والرسوم المماثلة		6 000,00	-
4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال		454 665,61	-
منتجات عملياتية أخرى		-	-
أعباء عملياتية أخرى		7 800,00	-
مخصصات الإهلاك والمؤونات وخ ق		-	-
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات		-	-
5 - النتيجة عملياتية		446 865,61	-
المنتجات المالية		-	-
الأعباء المالية		-	-
6 - النتيجة المالية		-	-
7 - النتيجة العادية قبل الضريبة (5 + 6)		446 865,61	-
الضرائب المستحقة على النتائج العادية		-	-
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		-	-
إجمالي منتجات الأنشطة العادية		9 458 516,99	-
إجمالي أعباء الأنشطة العادية		9 011 651,38	-
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		446 865,61	-
عناصر استثنائية (منتجات)		-	-
عناصر استثنائية (أعباء)		-	-
9 - النتيجة الإستثنائية		-	-
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		446 865,61	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 3.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

المطلب الثاني: القوائم المالية الخاصة بالكيان "B"

تتتمي الكيان "B" العاملة بقطاع الزراعة (النشاط الفلاحي والنباتي)

الفرع الأول: الميزانية جانب الأصول

جدول رقم (3-4): الميزانية جانب الأصول للكيان "B"

2020	2021			الملاحظات	الأصول
	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	الاهتلاكات و خ ق		
					الأصول غير المتداولة
					شهرة المحل
37 600,00	29 600,00	116 400,00	146 000,00		الأصول غير الملموسة
5 527 130,43	4 806 355,25	11 071 064,74	15 887 419,99		الأصول الثابتة الملموسة
		923 933,35	923 933,35		الأصول قيد الإنجاز
1 485 212,94	1 485 212,94		1 485 212,94		الأصول المالية
7 049 943,37	6 321 168,19	12 111 398,09	18 442 566,28		إجمالي الأصول غير المتداولة
					الأصول المتداولة
5 230 326,12	2 390 326,12		2 390 326,12		المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز
2 570 000,92	6 853 002,00	295 364,81	7 148 366,81		العملاء
59 301 820,04	59 320 956,08		59 320 956,08		مدينون آخرون
11 118 269,52	11 301 938,32		11 301 938,32		الضرائب وما يعادلها
					حسابات مدينة وأصول أخرى
					النقد وما يعادله
64 614,90	251 909,35		251 909,35		الخزينة
78 285 031,50	80 118 131,87	295 364,81	80 413 496,68		إجمالي الأصول المتداولة
85 334 974,87	86 439 300,06	12 406 762,90	98 856 062,96		إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 4.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثاني: الميزانية جانب الخصوم

جدول رقم (3-5): الميزانية جانب الخصوم للكيان "B"

2020	2021	الملاحظات	الخصوم
			حقوق الملكية
1 000 000,00	1 000 000,00		رأس المال المصدر
			رأس المال غير المطلوب
24 225 580,27	24 225 580,27		العلاوات والاحتياطات
			فرق إعادة التقييم
2 976 458,62	4 164 726,39		النتيجة الصافية
6 105 765,41	9 082 224,03		الأرباح المحتجزة
			حصة الشركة الأم
			حصة الأقلية
34 307 807,30	38 472 530,69		إجمالي (1)
			الخصوم غير المتداولة
			القروض والديون المالية
			الضرائب المؤجلة والمخصصات
			ديون غير متداولة أخرى
4 428 110,26	3 202 610,26		المخصصات والإيرادات المؤجلة
4 428 110,26	3 202 610,26		إجمالي الخصوم غير المتداولة (2)
			الخصوم المتداولة
1 656 838,17	2 121 038,17		الموردون والحسابات المرتبطة
11 392 578,61	11 020 875,51		الضرائب
31 649 013,96	29 763 742,95		ديون أخرى
1 900 629,57	1 858 502,48		الخزينة السالبة
46 599 060,31	44 764 159,11		إجمالي الخصوم المتداولة (3)
85 334 974,87	86 439 300,06		إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 5.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

جدول رقم (3-6): جدول حسابات النتائج للكيان "B"

البيان	الملاحظات	2021	2020
رقم الأعمال		15 516 140,25	13 551 061,90
تغير في المخزون		- 2 840 000,00	980 107,04
الإنتاج المثبت		-	-
الإعانات الإستغلال		-	-
1 - الإنتاج السنة المالية		12 676 140,25	14 531 168,94
المشتريات المستهلكة		1 979 441,37	852 842,05
الخدمات الخارجية وخدمات أخرى		2 525 209,28	3 134 874,50
2 - الاستهلاك السنة المالية		4 504 650,65	3 987 716,55
3 - القيمة المضافة من الإستغلال (1 - 2)		8 171 489,60	10 543 452,39
أعباء المستخدمين		7 858 648,54	8 307 234,43
الضرائب والرسوم المماثلة		183 717,50	129 181,78
4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال		129 123,56	2 107 036,18
منتجات عملياتية أخرى		6 437 367,64	3 999 858,01
أعباء عملياتية أخرى		696 078,51	1 748 741,16
مخصصات الإهلاك والمؤونات وخ ق		728 775,18	683 512,77
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات		-	-
5 - النتيجة عملياتية		5 141 637,51	3 674 640,26
المنتجات المالية		-	-
الأعباء المالية		-	-
6 - النتيجة المالية		-	-
7 - النتيجة العادية قبل الضريبة (5 + 6)		5 141 637,51	3 674 640,26
الضرائب المستحقة على النتائج العادية		976 911,12	698 181,64
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		-	-
إجمالي منتجات الأنشطة العادية		19 113 507,89	18 531 026,96
إجمالي أعباء الأنشطة العادية		14 948 781,50	15 554 568,34
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		4 164 726,39	2 976 458,62
عناصر استثنائية (منتجات)			
عناصر استثنائية (أعباء)			
9 - النتيجة الإستثنائية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		4 164 726,39	2 976 458,62

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 6.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

المطلب الثالث: القوائم المالية الخاصة بالكيان "C"

تتتمي الكيان "C" العاملة بقطاع السياحة

الفرع الأول: الميزانية جانب الأصول

جدول رقم (3-7): الميزانية جانب الأصول للكيان "C"

2021	2022			الملاحظات	الأصول
	المبلغ الصافي	الامتلاكات و خ ق	المبلغ الخام		
					الأصول غير المتداولة
					شهرة المحل
					الأصول غير الملموسة
					الأصول الثابتة الملموسة
					الأصول قيد الإنجاز
					الأصول المالية
					إجمالي الأصول غير المتداولة
					الأصول المتداولة
					المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز
					العملاء
					مدينون آخرون
					الضرائب وما يعادلها
					حسابات مدينة وأصول أخرى
					النقد وما يعادله
469 368.00	2 382 411.00		2 382 411.00		الخرينة
469 368.00	2 382 411.00	-	2 382 411.00		إجمالي الأصول المتداولة
469 368.00	2 382 411.00	-	2 382 411.00		إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 7.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثاني: الميزانية جانب الخصوم

جدول رقم (3-8): الميزانية جانب الخصوم للكيان "C"

الخصوم	الملاحظات	2022	2021
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر		100 000,00	100 000,00
رأس المال غير المطلوب			
العلاوات والاحتياطات			
فرق إعادة التقييم			
النتيجة الصافية		1 736 556,00	- 357 425,00
الأرباح المحتجزة		- 3 387 497,00	- 3 030 073,00
حصة الشركة الأم			
حصة الأقلية			
إجمالي (1)		- 1 550 941,00	- 3 287 498,00
الخصوم غير المتداولة			
القروض والديون المالية			
الضرائب المؤجلة والمخصصات			
ديون غير متداولة أخرى			
المخصصات والإيرادات المؤجلة			
إجمالي الخصوم غير المتداولة (2)		-	-
الخصوم المتداولة			
الموردون والحسابات المرتبطة			
الضرائب		319 804,00	69 517,00
ديون أخرى		3 613 548,00	3 687 349,00
الخزينة السالبة			
إجمالي الخصوم المتداولة (3)		3 933 352,00	3 756 866,00
إجمالي الخصوم		2 382 411,00	469 368,00

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 8.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

جدول رقم (3-9): جدول حسابات النتائج للكيان "C"

البيان	الملاحظات	2022	2021
رقم الأعمال		2 148 556,00	19 186,00
تغير في المخزون		-	-
الإنتاج المثبت		-	-
الإعانات الإستغلال		-	-
1 - الإنتاج السنة المالية		2 148 556,00	19 186,00
المشتريات المستهلكة		-	-
الخدمات الخارجية وخدمات أخرى		77 622,00	30 110,00
2 - الاستهلاك السنة المالية		77 622,00	30 110,00
3 - القيمة المضافة من الإستغلال (1 - 2)		2 070 934,00	10 924,00
أعباء المستخدمين		561 532,00	302 400,00
الضرائب والرسوم المماثلة		28 602,00	-
4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال		1 480 800,00	313 324,00
منتجات عملياتية أخرى		324 000,00	-
أعباء عملياتية أخرى		-	-
مخصصات الإهلاك والمؤنات وخ ق		-	-
استرجاع خسائر القيمة والمؤنات		-	-
5 - النتيجة عملياتية		1 804 800,00	313 324,00
المنتجات المالية		-	-
الأعباء المالية		-	-
6 - النتيجة المالية		-	-
7 - النتيجة العادية قبل الضريبة (5 + 6)		1 804 800,00	313 324,00
الضرائب المستحقة على النتائج العادية		-	-
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		-	-
إجمالي منتجات الأنشطة العادية		-	-
إجمالي أعباء الأنشطة العادية		-	-
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		1 804 800,00	313 324,00
عناصر استثنائية (منتجات)		-	-
عناصر استثنائية (أعباء)		-	-
9 - النتيجة الإستثنائية		-	-
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		1 804 800,00	313 324,00

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحقين رقم 9 و 10.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لكل كيان محل الدراسة

إن المؤشرات والنسب المالية تعد أدوات تحليلية أساسية في فهم الوضعية المالية للكيان. ونظرا لطبيعة الكيان الصغيرة وخصوصية نظامه المحاسبي المبسط، فقد تم اختيار مؤشرات مالية ملائمة لحجم نشاطه وقدرته على توفير بيانات دقيقة.

المطلب الأول: المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالكيان "A"

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري حول النسب المالية وكيفية حسابه سيتم تطبيقه على الكيان "A" وذلك حسب نوعه وحجمه وإمكانياته.

الفرع الأول: المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالميزانية

أولاً: نسب السيولة

جدول رقم (3-10): نسب السيولة لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"

النسبة	الصيغة	سنة 2024	سنة 2023
نسبة التداول	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	1.73	—
نسبة التداول السريعة	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	1.41	—
نسبة النقدية	$\frac{\text{القيم الجاهزة (النقدية)}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	1.41	—

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- نسبة تداول لسنة 2024 والتي تقدر بـ 1.73 تعني أن الكيان قادر على سداد التزاماته قصيرة الأجل، ويدل على سيولة جيدة واستقرار مالي على المدى القريب دون مواجهة صعوبات مالية.
- نسبة التداول السريعة البالغة 1.41 تشير إلى أن الكيان يملك موارد نقدية وشبه نقدية كافية لتغطية التزاماته قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون ومنه قدرة جيدة على السداد وسيولة مطمئنة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

- نسبة النقدية 1.41 أي أن الكيان يملك سيولة نقدية مباشرة تفوق التزاماته قصيرة الأجل بنسبة 41%، مما يدل على قدرة عالية على السداد الفوري واستعداد مالي قوي لمواجهة أي التزامات عاجلة.

ثانيا: نسب المديونية

جدول رقم (3-11): نسب المديونية لسنتي 2023 و2024 للكيان "A"

النسبة	الصيغة	سنة 2024	سنة 2023
نسب القروض إلى مجموع الأموال	$\frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$	0	0
نسبة القروض على حق الملكية	$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	4.43	0

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- بما أن هذه النسبة 0 يعني أن الكيان لا يعتمد على التمويل بالقروض فهذا يعكس حرصا على تفادي الديون والاعتماد الكامل على التمويل الذاتي، وهو أمر شائع في الكيانات الصغيرة لتقليل من المخاطر.
- في سنة 2023، كان الكيان ممول بالكامل من حقوق الملكية دون أي قروض، ما يعكس استقلالية مالية تامة. أما في 2024، فارتفع النسبة إلى 4.43 يدل على اعتماد كبير على القروض، وهو ما يمثل مخاطرة لكيان صغير وقد يؤثر على توازنه المالي واستقراره.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثالثا: نسب النشاط

جدول رقم (3-12): نسب النشاط لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"

النسبة	الصيغة	سنة 2024	سنة 2023
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	6.16	0
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$	6.16	—

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- في سنة 2023، كانت نسبة دوران الأصول 0، ما يشير إلى غياب النشاط أو عدم تحقيق رقم أعمال. أما في سنة 2024، فارتفاعها إلى 6.16 يعكس تحسنا كبيرا في كفاءة استخدام الأصول، حيث تمكن الكيان من تحويل أصوله إلى رقم أعمال أكثر من 6 مرات، وهو مؤشر إيجابي على النشاط.
- معدل دوران الأصول الثابتة 6.16 يدل على أن الكيان الصغير يستغل أصوله الثابتة بكفاءة عالية، حيث يولد رقم أعمال يعادل أكثر من 6 أضعاف قيمة هذه الأصول. هذا مؤشر إيجابي يعكس فعالية استثمار التجهيزات والمعدات في تحقيق المردودية، خاصة في كيان يمتلك موارد محدودة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثاني: المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بحساب النتائج

أولاً: المؤشرات المالية

جدول رقم (3-13): المؤشرات المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2023 و 2024 للكيان "A"

المؤشرات	الصيغة	سنة 2024	سنة 2023
رقم الاعمال	رقم الأعمال = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة	9458516.99	—
هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال - كلفة المبيعات حيث: كلفة المبيعات = مشتريات مستهلكة + مصاريف الشراء + مصاريف الإنتاج - التغير في المخزون	13851489.6	—
إنتاج السنة المالية	المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة + الإنتاج المخزن + إنتاج السنة لذاتها + إعانات الإستغلال	9458516.99	—
إستهلاك السنة المالية	مشتريات مستهلك + خدمات خارجية + خدمات خارجية أخرى	8960351.38	—
القيمة المضافة	إنتاج السنة المالية - إستهلاك السنة المالية	498165.61	—
إجمالي فائض الإستغلال	القيمة المضافة - (أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم)	454665.61	—

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- رقم الأعمال البالغ 9458516.99 دج يعكس أن الكيان يحقق إيرادات جيدة نسبياً رغم حجمه الصغير، مما يشير إلى قدرة على المنافسة والسيطرة على جزء من السوق. هذا يدل على فعالية نشاطه الأساسي وقدرته على جذب العملاء وتحقيق مبيعات مستمرة رغم محدودية الموارد.
- هامش الربح الإجمالي بقيمة 13851489.6 دج يدل على أن الكيان الصغيرة يحقق أرباحاً جيدة من نشاطه الأساسي، مما يعكس توازناً إيجابياً في علاقاته مع العملاء والموردين. هذا الرقم يشير إلى قدرة الكيان على إدارة التكلفة والأسعار بشكل فعال.
- إنتاج السنة المالية بقيمة 9458516.99 يعكس حجم النشاط الفعلي للكيان، ويظهر أنه يحقق مبيعات ومنتجات وخدمات بمستوى جيد مقارنة بحجمه.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

- استهلاك السنة المالية بقيمة 8960351.38 دج يعد مؤشرا على كثافة النشاط التجاري واعتماد الكيان على تشغيل موارده بشكل دائم لتأمين المخزون وتلبية الطلبات. ومن الضروري مراقبة استهلاك الكيان دوريا لضمان تناسبه مع المبيعات وتحقيق ربحية.
- القيمة المضافة بقيمة 498165.61 دج تعكس قدرة الكيان على خلق قيمة إضافية من خلال نشاطه الأساسي. هذا الرقم يبرز دور الكيان في توزيع وتوفير السلع بكفاءة، وهو مؤشر إيجابي يعكس كفاءة الكيان في إدارة سلسلة التوريد رغم صغر حجمه.
- إجمالي فائض الاستغلال بقيمة 454665.61 دج يعكس الربح المالي الذي حققه الكيان من نشاطه الأساسي. هذا الرقم يدل على أن الكيان قادر على تحقيق ثروة مالية إيجابية من عملياته التشغيلية، مما يشير إلى فعالية في إدارة النشاط الأساسي رغم صغر حجمه.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثانيا: النسب المالية

جدول رقم (3-14): النسب المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2023 و2024 للكيان "A"

النسبة	الصيغة	سنة 2024	سنة 2023
معدل الإدماج	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	0.05	—
نسبة تجزئة القيمة المضافة	بالنسبة للمستخدمين = $\frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.07	—
	بالنسبة للدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.01	—
	بالنسبة لإجمالي فائض الإستغلال = $\frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.09	—
	بالنسبة للتثبيات = $\frac{\text{مخصصات اهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	0	—
نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال	بالنسبة للمقرضين = $\frac{\text{أعباء مالية}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	0	—
	بالنسبة للنتيجة العادية = $\frac{\text{نتيجة عادية}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	5.64	—
	$\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضريبة}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$	2.23	—
المردودية المالية			

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- معدل الإدماج المنخفض 0.05 يعكس طبيعة العمل التجاري الذي يحقق هامش ربح وقيمة مضافة أقل. حيث يعتمد النشاط بشكل أساسي على تداول البضائع وليس على تصنيعها أو تقديم خدمات

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ذات قيمة مضافة كبيرة، مما يفسر انخفاض الأداء الاقتصادي في تحويل رقم الأعمال إلى قيمة مضافة.

- نسبة تجزئة القيمة المضافة:

- بالنسبة للمستخدمين: تعني أن 7% من القيمة المضافة وجهت نحو الأجور والتعويضات وهذه النسبة منخفضة، وقد تدل على عدد قليل من الموظفين أو أجور محدودة، وهو أمر شائع في الكيانات الصغيرة.

- بالنسبة للدولة: تعني أن 1% فقط من القيمة المضافة خصصت للضرائب والرسوم، مما يعني مستحقات قليلة للدولة، وقد يكون ذلك بسبب الإعفاءات أو انخفاض الأرباح الخاضعة للضريبة.
- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال: تعني أن 9% من القيمة المضافة تمثل الربح الصافي المتولد من النشاط، وهي نسبة معقولة لكيان مصغر، وتعكس قدرة محدودة على تحقيق فائض مالي بعد تغطية التكاليف الأساسية.

- نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال:

- بالنسبة للتنبيات: يشير إلى أنه لم يتم تخصيص أي جزء من فائض الاستغلال للاستثمار في الأصول الثابتة، مما قد يعكس غياب مشاريع توسعة أو تجديد للمعدات، وهو شائع في الكيانات الصغيرة التي تركز على التشغيل اليومي.
- بالنسبة للمقرضين: يعني عدم وجود ديون أو فوائد مستحقة، ما يدل على أن الكيان لا يعتمد على التمويل بالقروض، وهوما يعزز استقلالته المالية ولكن قد يحد من فرص النمو.
- بالنسبة للنتيجة العادية: تمثل نسبة كبيرة 5.64 أن كامل فائض الاستغلال تقريبا تحول إلى ربح صاف، وهو مؤشر إيجابي يعكس كفاءة في التسيير وانخفاض التكاليف المالية، رغم محدودية الاستثمار أو التوسع.
- المردودية المالية: تمثل 2.23 تعني أن كل دينار من رأس المال الخاص قد حقق 2.23 دج كربح. هذا يدل على كفاءة عالية في استخدام رأس المال، خاصة بالنسبة لكيان مصغر، ويعد مؤشرا إيجابيا على الأداء المالي وقدرة الكيان على تحقيق عائد جيد من موارده الذاتية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي

جدول رقم (3-15): مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2023 و2024 للكيان "A"

المؤشر	كيفية الحساب	سنة 2024	سنة 2023
رأس المال العامل	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	646865.65	200000
FRNG	الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة	646865.65	200000
احتياجات رأس المال العامل BFR	(الأصول المتداولة - خزانة الأصول) - (مج ديون قصيرة الأجل - خزانة الخصوم)	-604132.97	112250.64
الخزينة TN	رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	1250998.62	87749.36

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- رأس المال العامل (FRNG): رأس المال العامل موجب في كلتا السنتين، ما يعني أن الكيان استطاع تمويل أصوله المتداولة بالكامل من أمواله الدائمة، مع تحقيق فائض.
- احتياجات رأس المال العامل (BFR): في 2023، كان الكيان بحاجة لرأس مال عامل لتغطية الفجوة بين الأصول الدورية والخصوم الدورية. أما في 2024، القيمة سالبة تعني أن الموارد الدورية تفوق الأصول الدورية، أي أن الكيان يعمل بأموال الغير لتغطية نشاطه اليومي.
- الخزينة (TN): تحسنت الخزينة بشكل ملحوظ بين السنتين، وهوما يظهر أن الكيان أصبح في وضعية نقدية مريحة للغاية. ومنه ارتفاع FRNG، وتحول BFR من احتياج إلى فائض، يعني أنه أصبح قادر على تغطية التزاماته قصيرة الأجل بسهولة، ويمتلك مرونة مالية.

المطلب الثاني: المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالكيان "B"

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري حول النسب المالية وكيفية حسابها سيتم تطبيقه على الكيان "B" وذلك حسب نوعه وحجمه وإمكانياته.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الأول: المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالميزانية

أولاً: نسب السيولة

جدول رقم (3-16): نسب السيولة لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"

النسبة	الصيغة	سنة 2021	سنة 2020
نسبة التداول	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	1.79	1.69
نسبة التداول السريعة	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	1.74	1.57
نسبة النقدية	$\frac{\text{القيم الجاهزة (النقدية)}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	0.005	0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- تظهر نسبة التداول تحسناً طفيفاً بين سنتي 2020 و 2021 حيث ارتفعت من 1.67 إلى 1.79 مما يشير إلى تحسن في قدرة الكيان على تغطية التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة.
- بلغت نسبة السيولة السريعة 1.74 سنة 2021 مقارنة 1.57 سنة 2020 مما يدل على تحسن في سيولة الكيان. يعني ذلك أن الكيان أصبح أكثر قدرة على تغطية التزاماته قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون وهو مؤشر إيجابي على استقرار المالي وكفاءة إدارة السيولة.
- ارتفعت هذه النسبة من 0.001 في سنة 2020 إلى 0.005 سنة 2021 ما يعكس تحسناً ملحوظاً في مستوى السيولة النقدية. ورغم أن النسبة لا تزال منخفضة فإن هذا التحسن يشير إلى أن الكيان أصبح أكثر قدرة على تغطية جزء من التزاماته قصيرة الأجل بالنقد المتاح مباشرة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثانيا: نسب المديونية

جدول رقم (3-17): نسب المديونية لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"

النسبة	الصيغة	سنة 2021	سنة 2020
نسب القروض إلى مجموع الأموال	$\frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$	0	0
نسبة القروض على حق الملكية	$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	1.11	1.30

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- في سنتي 2020 و 2021، بلغت النسبة 0، ما يعني أن الكيان لم يعتمد إطلاقا على القروض كمصدر للتمويل، بل قام بالتمويل من خلال حقوق الملكية. وهذا يعكس استقلالية مالية تامة.
- تراجع نسبة القروض إلى حقوق الملكية من 1.30 سنة 2020 إلى 1.11 سنة 2021. مما يشير إلى تحسن في هيكل التمويل. حيث أصبح الكيان يعتمد بشكل أفضل على القروض مقارنة بحقوق الملكية ما يعكس انخفاضا في درجة المخاطرة المالية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثالثا: نسب النشاط

جدول رقم (3-18): نسب النشاط لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"

النسبة	الصيغة	سنة 2021	سنة 2020
معدل دوران الحسابات المدينة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})}$	2.26	5.27
معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين)	$\frac{\text{المشتريات}}{(\text{موردو المخزونات} + \text{أوراق الدفع})}$	0.93	0.51
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	0.18	0.16
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$	2.45	1.92
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$	0.19	0.17

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- في سنة 2020 بلغت النسبة 5.27. مما يدل على أن الكيان كان يحصل ديونه بسرعة وفعالية. أما في سنة 2021 فانخفضت النسبة إلى 2.26 وهو ما يعكس تراجع في سرعة التحصيل. وقد يشير إلى تزايد في فترات الائتمان أو ضعف في سياسة التحصيل ما قد يؤثر سلبا على السيولة المالية.
- سجل الكيان تحسن في معدل دوران الحسابات الدائنة من 0.51 في سنة 2020 إلى 0.93 سنة 2021. مما يدل على تحسن نسبي في سرعة تسديد ديونه للموردين. ورغم ذلك تبقى النسبة منخفضة مما يشير إلى استمرار في بطئ التسديد وهو ما قد يؤثر على علاقات الكيان مع مورديه.
- سجل الكيان تحسنا طفيفا في دوران الأصول من 0.16 سنة 2020 إلى 0.18 في سنة 2021. ما يشير إلى تحسن محدود في كفاءة الاستفادة من الأصول. لكنها لا تزال ضعيفة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

- سجل الكيان تحسنا في معدل دوران الأصول الثابتة من 1.92 سنة 2020 إلى 2.45 سنة 2021. ما يعكس زيادة في كفاءة استخدام الأصول الثابتة في توليد الإيرادات وهو مؤشر إيجابي يدل على استغلال أفضل للاستثمارات طويلة الأجل.
- سجل الكيان تحسنا طفيفا في معدل دوران الأصول المتداولة من 0.17 سنة 2020 إلى 0.19 سنة 2021. ما يشير إلى تحسن محدود في كفاءة استغلال الأصول الجارية لتوليد رقم الأعمال. إلا أن النسبة لا تزال منخفضة ما يعكس ضعفا في الفعالية التشغيلية.

الفرع الثاني: المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بحساب النتائج

أولا: المؤشرات المالية

جدول رقم (3-19): المؤشرات المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"

المؤشرات	الصيغة	سنة 2021	سنة 2020
رقم الاعمال	رقم الأعمال = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة	15516140.25	13551061.90
هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال - كلفة المبيعات حيث: كلفة المبيعات = مشتريات مستهلكة + مصاريف الشراء + مصاريف الإنتاج - التغير في المخزون	13851489.6	-
إنتاج السنة المالية	المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة + الإنتاج المخزن + إنتاج السنة لذاتها + إعانات الإستغلال	12676140.25	1431168.94
استهلاك السنة المالية	مشتريات مستهلك + خدمات خارجية + خدمات خارجية أخرى	4504650.65	3987716.55
القيمة المضافة	إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية	8171489.60	10543452.39
إجمالي فائض الإستغلال	القيمة المضافة - (أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم)	129123.56	2107036.18

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

التعليق:

- ارتفاع رقم الأعمال من 15516140.25 في سنة 2020 إلى 13551061.90 في سنة 2021 يدل على تحسن في أداء الكيان وهذا الارتفاع قد يكون نتيجة لتحسن الظروف المناخية أو توسع النشاط، كما يمكن أن يعكس تعافي الكيان من آثار سلبية محتملة لتأثيرات جائحة كورونا.
- تعني هذه النتيجة أن الكيان يغطي تكاليف الإنتاج والمشتريات ويحقق فائضا جيدا من نشاطه الأساسي وهذا يوفر له القدرة على التوسع ومواجهة الأزمات.
- يظهر انخفاض في الإنتاج في سنة 2021 مقارنة بنسبة 2020 ولهذا تأثير سلبي على أداء الكيان. حيث يدل على تراجع إجمالي المبيعات أو الإنتاج المخزن.
- يشير ارتفاع استهلاك السنة المالية في سنة 2021 إلى أن الكيان قد قام باقتناء أصول جديدة أو توسعة نشاطها. مما أدى إلى ارتفاع في مصاريف الاستهلاك وهذا ما يعكس نمو في الاستثمارات لكن قد يؤدي إلى انخفاض في الربح الصافي رغم أنه لا يؤثر مباشرة على السيولة.
- تراجع القيمة المضافة من 10543452.39 سنة 2020 إلى 489.6،171،8 دج سنة 2021. وهذا يعكس انخفاضا في الإنتاج أو الإيرادات أو ارتفاعا في تكاليف المدخلات.
- انخفاض إجمالي فائض الاستغلال في سنة 2021 يشير إلى تدهور كبير في ربحية النشاط الرئيسي للكيان وهذا يعد مؤشرا سلبيا على الوضع المالي للكيان خلال سنة 2021.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثانيا: النسب المالية

جدول رقم (3-20): النسب المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2020 و2021 للكيان "B"

النسبة	الصيغة	سنة 2021	سنة 2020
معدل الإدماج	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	0.0083	0.155
نسبة تجزئة القيمة المضافة	بالنسبة للمستخدمين = $\frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.96	0.79
	بالنسبة للدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.022	0.012
	بالنسبة لإجمالي فائض الإستغلال = $\frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.015	0.155
نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال	بالنسبة للتثبيات = $\frac{\text{مخصصات اهتلاكات ومؤهلات وخسائر القيمة}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	5.64	0.324
	بالنسبة للمقرضين = $\frac{\text{أعباء مالية}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	0	0
	بالنسبة للنتيجة العادية = $\frac{\text{نتيجة عادية}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	39.82	1.74
المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضريبة}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$	0.357	0.271
المردودية الإقتصادية	$\frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{الموارد الثابتة}}$	0.027	0.381

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

التعليق:

- انخفاض في معدل الإدماج من 15.5% سنة 2020 إلى 0.83% سنة 2021. يدل على درجة كبيرة في نسبة مساهمة الكيان في تغطية حاجياته من الإنتاج عبر موارده الذاتية.
- نسبة تجزئة القيمة المضافة:
 - بالنسبة للمستخدمين: ارتفاع النسبة من 0.79 سنة 2020 إلى 0.96 في سنة 2021. يدل على أن حصة الأجور وتعويضات العمال من القيمة المضافة قد زادت بشكل واضح. رغم انخفاض القيمة المضافة الكلية فإن الكيان خصص نسبة أكبر لتعويض المستخدمين.
 - بالنسبة للدولة: ارتفاع النسبة يدل على زيادة دفع الضرائب والرسوم. فإن ارتفاع العبء الضريبي النسبي يؤدي إلى تقليص هامش ربح الكيان ويضعف قدرته على الادخار والاستثمار.
 - بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال: انخفاض النسبة من 0.99 في سنة 2020 إلى 0.015 في سنة 2021. يحجز تراجعاً حاداً فيما تبقى من القيمة المضافة بعد دفع الأجور والضرائب حيث هذا يدل على ضعف كبير في ربحية الكيان.
- نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال:
 - بالنسبة للتبittات: تشير نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للتبittات إلى تحسن كبير من 0.324 سنة 2020 إلى 5.64 سنة 2021 وهذا التحسن قد يدل على أن الكيان استفاد من استثماراته السابقة في الأصول الثابتة.
 - بالنسبة للمقرضين: بما أن نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للمقرضين هي 0، فهذا يعني أن الكيان لم يخصص أي جزء من الثروة المالية المتولدة من نشاطه الأساسي لسداد فوائد أو ديون. وفقاً لهذا يمكن القول أن الكيان يعتمد كلياً على التمويل الذاتي.
 - بالنسبة للنتيجة العادية: تشير نسبة إجمالي فائض الاستغلال للنتيجة العادية إلى تطور ملحوظ في الأداء المالي للكيان. حيث ارتفعت من 1.74 سنة 2020 إلى 39.82 سنة 2021 ما يدل على تحسن كبير في النتائج العادية للكيان (الربح قبل الضرائب والفوائد).
- تحسن المردودية المالية من 0.271 في 2020 إلى 0.357 في 2021. هذا يعني أن العائد على رؤوس الأموال الخاصة قد ارتفع، أي أن الكيان أصبح أكثر كفاءة في استخدام رؤوس أمواله لتحقيق أرباح قبل الضريبة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

- نلاحظ تراجع حاد في النسبة من 0.381 سنة 2020 إلى 0.027 سنة 2021. ما يعكس انخفاضا كبيرا في الكفاءة الاقتصادية. هذا التراجع قد يكون ناتجا عن ارتفاع التكاليف. مما أدى الى ضعف في تحقيق الأرباح رغم حجم الموارد المستثمرة.

الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي

جدول رقم (3-21): مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2020 و 2021 للكيان "B"

المؤشر	كيفية الحساب	سنة 2021	سنة 2020
رأس المال العامل FRNG	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	35353972.76 دج	31685974.19 دج
	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	35353972.77 دج	31685974.19 دج
احتياجات رأس المال العامل BFR	(الأصول المتداولة - خزانة الأصول) - (مج ديون قصيرة الأجل - خزانة الخصوم)	36960565.89 دج	33521986.16 دج
الخزينة TN	رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	-1606593.12 دج	1836011.97 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- FRNG موجب في كلا السنتين، مما يعني أن الأموال الدائمة كانت كافية لتغطية الأصول الثابتة مع تحقيق فائض مخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة.
- BFR في تزايد، أي أن الكيان يحتاج إلى مزيد من التمويل الدوري لتغطية نشاطه الجاري (كالملاء والمخزون...). إلا أن الزيادة المفرطة في BFR قد تشكل عبئا على السيولة إذا لم تقابل بزيادة موازية في FRNG.
- في 2020، كانت الخزينة موجبة، أي أن الكيان كان في وضعية نقدية جيدة، ويمتلك سيولة لتغطية التزاماته قصيرة الأجل. أما في 2021، فقد تحولت الخزينة إلى سالبة، وهذا تطور سلبي يدل على أن الزيادة في BFR تجاوزت الزيادة في FRNG، مما أدى إلى عجز.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

المطلب الثالث: المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالكيان "C"

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري حول النسب المالية وكيفية حسابها سيتم تطبيقه على الكيان "C" وذلك حسب نوعه وحجمه وإمكانياته.

الفرع الأول: المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالميزانية

أولاً: نسب السيولة

جدول رقم (3-22): نسب السيولة لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"

النسبة	الصيغة	سنة 2022	سنة 2021
نسبة التداول	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	0.60	0.09
نسبة التداول السريعة	$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$	0.60	0.09
نسبة النقدية	$\frac{\text{القيم الجاهزة (النقدية)}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	0.60	0.09

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- سجلت نسبة التداول تحسناً من 0.09 سنة 2021 إلى 0.60 سنة 2022. ما يشير إلى تحسن نسبي في قدرة الكيان على تغطية التزاماته قصيرة الأجل. رغم ذلك تبقى النسبة أقل من 1 ما يعكس ضعفاً في السيولة واحتمال وجود صعوبات مالية في الوفاء بالديون قصيرة الأجل.
- تحسنت نسبة التداول السريعة من 0.09 سنة 2021 إلى 0.6 سنة 2022. ما يدل على تحسن نسبي في قدرة الكيان على سداد التزاماته قصيرة الأجل من الأصول السريعة. لكن النسبة تبقى ضعيفة وتعكس عجزاً في تغطية الديون الفورية دون الاعتماد على المخزون.
- تحسنت نسبة النقدية من 0.09 سنة 2021 إلى 0.6 سنة 2022. ما يشير إلى تطور نسبي في قدرة الكيان على سداد التزاماته الفورية من النقد فقط لكنها لا تزال منخفضة. ما يعكس ضعف السيولة النقدية واستمرار الحاجة إلى تعزيز الرصيد النقدي.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثانيا: نسب المديونية

جدول رقم (3-23): نسب المديونية لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"

النسبة	الصيغة	سنة 2022	سنة 2021
نسب القروض إلى مجموع الأموال	$\frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}$	0	0
نسبة القروض على حق الملكية	$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	-2.54	-1.23

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- تشير نسبة القروض إلى مجموع الأموال البالغة 0 في سنتي 2021 و 2022 إلى أن الكيان لم يعتمد على التمويل بالقروض، ما يعكس اعتمادا كليا على التمويل الذاتي. هذا يدل على سياسة مالية محافظة تقلل من المخاطر، وهو مناسب لكيان مصغر في قطاع السياحة.
- النسب سالبة سنة 2021 وتقدر ب -1.23 وسنة 2022 ب -2.54 أي أن الخصوم تفوق الأموال وهو مؤشر خطير يدل على عجز سالب كبير.

ثالثا: نسب النشاط

جدول رقم (3-24): نسب النشاط لسنتي 2021 و 2022 للكيان "C"

النسبة	الصيغة	سنة 2022	سنة 2021
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	0.90	0.04
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$	0.90	0.04

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

التعليق:

- تحسن معدل دوران إجمالي الأصول من 0.04 سنة 2021 إلى 0.90 في سنة 2020. مما يعكس تحسنا كبيرا في كفاءة استخدام الأصول لتوليد رقم الاعمال بعد أن كانت شبه معطلة.
- تحسن معدل دوران الأصول المتداولة بشكل ملحوظ من 0.04 في سنة 2021 الى 0.90 سنة 2022. ما يدل على تحسن كبير في كفاءة الكيان في استخدام أصوله المتداولة لتوليد رقم الأعمال.

الفرع الثاني: المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بحساب النتائج

أولا: المؤشرات المالية

جدول رقم (3-25): المؤشرات المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2021 و2022 للكيان "C"

المؤشرات	الصيغة	سنة 2022	سنة 2021
رقم الاعمال	رقم الأعمال = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة	2148556 دج	19186 دج
هامش الربح الإجمالي	رقم الأعمال - كلفة المبيعات حيث: كلفة المبيعات = مشتريات مستهلكة + مصاريف الشراء + مصاريف الإنتاج - التغير في المخزون	2148556 دج	19186 دج
إنتاج السنة المالية	المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة + الإنتاج المخزن + إنتاج السنة لذاتها + إعانات الإستغلال	2148556 دج	19186 دج
استهلاك السنة المالية	مشتريات مستهلك + خدمات خارجية + خدمات خارجية أخرى	77622 دج	30110 دج
القيمة المضافة	إنتاج السنة المالية - إستهلاك السنة المالية	2070934 دج	-10324 دج
إجمالي فائض الإستغلال	القيمة المضافة - (أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم)	1480800 دج	-313324 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- إن ارتفاع رقم الأعمال من 19186 دج سنة 2021 إلى 2148556 دج سنة 2022. يعكس نموا كبيرا في المبيعات وتحسنا واضحا في الحصة السوقية مما يدل على توسع في نشاط الكيان.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

- تشير النتائج إلى تحسن ملحوظ في هامش الربح الإجمالي بين سنتي 2021 و2022، حيث ارتفع من 19186 إلى 214556 إن هذا الارتفاع قد يدل على زيادة الإقبال على خدماته، تحسين سياسة التسعير، أو خفض تكاليف الشراء من الموردين. هذا التحسن يعد مؤشرا إيجابيا على قدرة الكيان على تعزيز ربحيته.
- ارتفع إنتاج السنة المالية من 19186 دج سنة 2021 إلى 2148556 دج سنة 2022. ما يدل على نمو كبير في نشاط الكيان.
- ارتفاع استهلاك السنة المالية من 30100 دج سنة 2021 إلى 77622 دج سنة 2022. نتيجة الزيادة في حجم النشاط والخدمات.
- ارتفعت القيمة المضافة من 10924- دج سنة 2021 إلى 2070994 دج سنة 2022 ما يعكس تحولا جذريا في أداء الكيان. حيث انتقل من خلق القيمة سالبة (خسارة) إلى إنتاج قيمة موجبة وهو مؤشر قوي على نجاح النشاط الأساسي في توليد ثروة حقيقية خلال سنة 2022.
- التحول من 313324- دج سنة 2021 إلى 1480800 سنة 2022. ما يعني تحسن مالي كبير في أداء الكيان وانتقاله من الخسارة إلى تحقيق فائض معتبر هذا يدل على أن النشاط الرئيسي أصبح يولد ثروة مالية حقيقية ويؤكد فعالية التسيير ونجاح الكيان في تحسين موارده التشغيلية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

ثانيا: النسب المالية

جدول رقم (3-26): النسب المالية المتعلقة بحساب النتائج لسنتي 2021 و2022 للكيان "C"

النسبة	الصيغة	سنة 2022	سنة 2021
معدل الإدماج	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	0.96	-0.57
نسبة تجزئة القيمة المضافة	بالنسبة للمستخدمين = $\frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.27	-27.68
	بالنسبة للدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.014	0
	بالنسبة لإجمالي فائض الإستغلال = $\frac{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}{\text{القيمة المضافة}}$	0.71	28.68
	بالنسبة للتثبيات = $\frac{\text{مخصصات اهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	0	0
نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال	بالنسبة للمقرضين = $\frac{\text{أعباء مالية}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	0	0
	بالنسبة للنتيجة العادية = $\frac{\text{نتيجة عادية}}{\text{إجمالي فائض الإستغلال}}$	1	1
	$\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضريبة}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}$	18.48	-3.13

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- تحسن معدل الإدماج من -0.57 سنة 2021 الى 0.96 سنة 2022 ما يشير إلى قدرة الكيان على تكوين قيمة مضافة قريبة من حجم نشاطه خاصة وأنها تقترب من 1 وهو مؤشر على أداء اقتصادي جيد. بعد أن كانت النسبة سالبة في سنة 2021 ما يعكس ضعف الأداء وتكبد خسائر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

- نسب تجزئة القيمة المضافة:

- بالنسبة للمستخدمين: تحسنت النسبة من 27.68- سنة 2021 إلى 0.27 سنة 2022 ما يعكس انتقال من وضع غير طبيعي (حصة سالبة للمستخدمين) إلى وضع إيجابي. حيث أصبح الكيان يخصص جزءا معقولا من القيمة المضافة لتعويض المستخدمين.
- بالنسبة للدولة: سجلت مؤسسة تحسنا من 0 سنة 2021 الى 0.014 سنة 2022 مما يشير الى بدء المساهمة في تمويل خزينة الدولة وربما يرتبط هذا التحسن بتراجع تداعيات أزمة كوفيد19.
- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال: انخفاض النسبة من 28.68 سنة 2021 إلى 0.71 سنة 2022 ما يعكس توزيع أكثر توازنا للقيمة المضافة بعد أن كانت تتركز بشكل مفرط في إجمالي فائض الاستغلال، هذا الانخفاض يشير إلى تحسن في عدالة توزيع الثروة بين الكيان والمستخدمين والدولة.

- نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال:

- بالنسبة للتثبيات: النتيجة 0 في السنتين بمعنى لا يوجد استثمار في الأصول الثابتة ما يدل على غياب توجيه الموارد نحو تنمية طويلة المدى.
- بالنسبة للمقرضين: النتيجة 0 في السنتين لم يعتمد على التمويل الخارجي أي أنها لم يلجأ للاقتراض.
- النتيجة العادية: النتيجة 1 في السنتين كل الاستغلال موجه نحو تحقيق نتيجة عادية (ربح أو خسارة تشغيلية) ما يعني أن الكيان يعتمد فقط على نشاطها اليومي في تمويل نفسه.
- عرف الكيان تحسنا ملحوظا. حيث تحولت المردودية المالية من سالبة ب3.13- سنة 2021 إلى إيجابية ب 18.48 سنة 2022. مما يدل على فعالية أفضل في استغلال رأس المال الخاص.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قالمة

الفرع الثالث: مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي

جدول رقم (3-27): مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2021 و2022 للكيان "C"

المؤشر	كيفية الحساب	سنة 2021	سنة 2020
رأس المال العامل FRNG	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	1550941 - دج	3287498 - دج
	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	1550941 - دج	3287498 - دج
احتياجات رأس المال العامل BFR	(الأصول المتداولة - خزينة الأصول) - (مج ديون قصيرة الأجل - خزينة الخصوم)	3933352 - دج	3756866 - دج
الخبزينة TN	رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	2382411 دج	469368 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة.

التعليق:

- رأس المال العامل سالب في كلا السنتين، مما يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، وهوما يضع الكيان في وضعية عجز هيكلية.
- BFR سالب في كلتا السنتين، مما يشير إلى أن الكيان لا يحتاج إلى تمويل إضافي لتسيير استغلاله، بل على العكس خصومه الدورية تفوق أصوله الدورية.
- الخبزينة موجبة في كلتا السنتين، مما يعني أن الكيان يمتلك فائضا نقديا فعليا. والتحسن الكبير بين 2023 و2024 يعود إلى تحسن FRNG (رغم بقائه سالبا). واستمرار BFR في تسجيل نتائج سالبة (أي تمويل ذاتي).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من الكيانات الصغيرة قادمة

خلاصة الفصل:

بعد قيامنا بدراسة حالة لعينة من الكيانات توصلنا بأن تقييم الأداء المالي أمراً ضرورياً من خلال التعرف على دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي للكيان، وذلك بعد عرضنا للقوائم المالية لكل كيان (الميزانية، جدول حساب النتائج). ويعد ذلك حساب النسب المالية المتعلقة بنشاط الكيانات موضع الدراسة للتعرف على واقع الوضعية المالية الخاصة بكل منها.

وقد مكّننا هذا التحليل من الوقوف على نجاعة كل كيان في تسيير موارده المالية وكشف نقاط القوة والضعف في أدائه المالي، كما أتاح لنا هذا التقييم المقارنة بين أداء الكيانات الصغيرة موضوع الدراسة مما يعزز من فهمنا لعوامل النجاح أو الفشل المالي في هذا النوع من الكيانات.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، وبعد دراسة معمقة، نؤكد أن المحاسبة المالية المبسطة تعتبر ركيزة أساسية لتعزيز كفاءة الكيانات الصغيرة، فهي توفر نظاماً محاسبياً يتناسب مع خصوصيات هذه الكيانات من حيث الحجم والموارد. وقد أظهرت الإصلاحات المحاسبية التي تبنتها الجزائر -مثل القرار المؤرخ في 26 ماي 2008- توجهها واضحاً نحو تبني محاسبة مبسطة تلئم احتياجات هذه الكيانات، مما ساهم في تسهيل إعداد الكشوفات المالية الأساسية، والتي توفر معلومات كافية لتقييم الأداء المالي بشكل دوري. ولقد تم الانطلاق من إشكالية رئيسية تتمثل في كيفية مساهمة المحاسبة المالية المبسطة في تقييم أداء الكيانات الصغيرة. ويعد هذا الربط بين اعتماد المحاسبة المالية المبسطة وقياس الأداء المالي خطوة أساسية لتحديد نقاط القوة، وكشف نقاط الضعف، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه هذه الكيانات في السوق.

من خلال الدراسة، تبين أن تطبيق المحاسبة المالية المبسطة أدى إلى تقليص الفجوة بين الامكانيات المحدودة للكيانات الصغيرة ومتطلبات الإدارة المالية المعقدة، وتبرز المحاسبة المالية المبسطة كأداة فعالة لتقديم معلومات مالية دقيقة وبسيطة تعكس الوضعية الحقيقية لهذه الكيانات بما يتماشى مع أهداف التحليل المالي للقوائم المبسطة التي أقرها النظام المحاسبي المالي، وتتسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة، التي أكدت أن الكيانات الصغيرة التي تعتمد على نظم مالية ولو بسيطة، تتمتع باستقرار مالي نسبي وقدرة أفضل على الاستمرار.

1. اختبار صحة فرضيات الدراسة:

وقد أثبتت نتائج الدراسة التي قمنا بها أن اعتماد المحاسبة المالية المبسطة يساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي. ومنه:

- نؤكد صحة الفرضية الأولى التي مفادها تساهم المحاسبة المالية المبسطة في تقييم أداء الكيانات التجارية، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية المتعلقة بالكيان "A"، حيث تمكننا من حساب مختلف النسب والمؤشرات المستخرجة من قوائمها المالية المبسطة واطهرت نتائج قدرة واضحة على تقييم الوضعية المالية للكيان.

- ننفي صحة الفرضية الثانية التي مفادها المحاسبة المالية المبسطة غير كافية في تقييم أداء الكيانات الفلاحية وذلك من خلال حساب المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالكيان "B" نجد أن القوائم المالية

المعدة بطريقة مبسطة تسمح بتكوين صورة واضحة عن الوضعية المالية، وعليه تظهر نتائج الدراسة أن المحاسبة المالية المبسطة تلبي احتياجات التقييم المالي للكيانات الفلاحية الصغيرة.

- تؤكد صحة الفرضية الثالثة التي مفادها القوائم المالية تساعد على تقييم أداء الكيانات الخدمية وذلك اعتمادا على الدراسة التطبيقية للكيان الصغير "C" حيث وفرت القوائم المالية المبسطة معطيات واضحة من خلال تقييم أداء الكيان عن طريق حساب النسب والمؤشرات المالية الممكنة وعليه يمكن إثبات صحة الفرضية في أن القوائم المالية تساعد على تقييم أداء الكيانات ذات الطابع الخدمي.

2. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التطبيقية نجد ما يلي:

- من حيث السيولة: تفوقت الكيان التجاري بفضل اعتماده على الأصول الجارية، بينما كان الكيان الخدمي الأضعف بسبب اعتماده على أصول ثابتة. أما الكيان الفلاحي ف سجل توازنا مقبولا يعكس طبيعة نشاطه الموسمي.
- على مستوى النشاط والنتائج: أظهر الكيان التجاري فعالية تشغيلية عالية، بينما برز الكيان الفلاحي في حجم القيمة المضافة، وسجل الكيان السياحي مردودية جيدة رغم صغر حجم نشاطه مما يدل على كفاءة نسبية في استغلال الموارد.
- فيما يخص التوازن المالي: تميز الكيان الفلاحي بتمويل داخلي قوي، في حين واجه الكيان الذي ينشط في القطاع الخدمي اختلالا واضحا، أما الكيان التجاري فحقق توازنا تدريجيا وتحسنا في تغطية حاجياته التمويلية.
- يعتبر نظام المحاسبة المالية المبسطة الموجه إلى المشاريع الصغيرة سهل من ناحية التطبيق وواضح بالنسبة لهذا الصنف من المشاريع الصغيرة.
- تساهم الكشوف المالية التي يقدمها نظام المحاسبة المخصص للمشاريع الصغيرة في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية لها.
- هنالك اجراءات خاصة بالنظام المحاسبي المخصص للمشاريع الصغيرة يتم اتباعها من أجل الوصول إلى مخرجات مالية تكون ذات منفعة.
- السلطات الجزائرية قامت بإصدار العديد من القوانين والنصوص بهدف شرح مختلف القواعد المتبناة عن النظام المحاسبي المالي.

- الكشف المالية التي يتم إصدارها من قبل الكيانات تحت النظام المحاسبي الموجه لها بالبساطة والوضوح.
- يسهل النظام المحاسبي المالي المبسط إعداد وثائق مالية موحدة تستخدم مباشرة في التقييم المالي.
- التقييم المالي المبني على المحاسبة المالية المبسطة يساهم في متابعة تطور الأداء المالي.

3. التوصيات:

- بناء على ما تم التطرق إليه في هذا البحث، وبهدف تعزيز الفائدة العملية للدراسة، نرى أنه من المناسب تقديم جملة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في تيسير تطبيق النظام المحاسبي المبسط داخل الكيانات الصغيرة.
- ضرورة تحديث وتطوير الكيانات لتمكينها من مواكبة المستجدات على الصعيد الوطني والدولي حتى تكتسب هذه الكيانات القدرة على البقاء في السوق وتعزيز قدرتها التنافسية.
- تنظيم دورات تدريبية لفائدة المهنيين في المجال المحاسبي بهدف توعيتهم بأنماط المحاسبة المختلفة المطبقة حسب طبيعة كل كيان.
- فرض اعتماد نظام محاسبة خاص بالمشاريع الصغيرة على هذه الكيانات نظرا لتناسبه مع قدراتها المالية والبشرية المحدودة.
- إجراء تقييمات دورية لمدى فعالية المحاسبة المالية المبسطة في تحسين أداء الكيانات الصغيرة، بهدف تحديثه وتكييفه مع الواقع الاقتصادي.
- اعتماد سياسات تحفيزية من قبل الدولة، تشمل إعفاءات وتخفيضات ضريبية موجهة خصيصا للكيانات الصغيرة.
- تعميم المحاسبة المالية المبسطة على الكيانات الصغيرة لتنظيمها ضمن قاعدة بيانات وطنية وتسهيل متابعتها ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

4. الأفاق:

- تناولت هذه الدراسة موضوع أهمية نظام المحاسبة المالية المبسطة في تقييم أداء الكيانات الصغيرة فكانت على شكل دراسة تطبيقية لعينة من الكيانات الصغيرة بولاية قالمه.
- وفي النهاية نجد أن مجال الدراسة في هذا الموضوع مازال مفتوحا بكل جوانبه المختلفة، ويمكن أن تكون هناك عدة آفاق لدراساتها مستقبلا كما يلي:

- أهمية نظام المحاسبة المالية المبسطة في دعم اتخاذ القرار الإداري في الكيانات الصغيرة.
- أهمية نظام المحاسبة المالية المبسطة في تنظيم المعلومات المحاسبية وتسهيل عملية التدقيق.
- المحاسبة المالية المبسطة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للكيانات الصغيرة.
- دور المحاسبة المالية المبسطة في تعزيز الشفافية أمام الجهات الرقابية.

قائمة المصادر والمراجع

- 1) أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، بدون طبعة، دار هومه للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، بدون سنة نشر.
- 2) إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، طبعة أولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 3) جمعه سعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، بدون طبعة، دار المريح للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2000.
- 4) حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي-SCF-، بدون طبعة، دار عبد اللطيف للنشر والطباعة والتوزيع، بدون بلد نشر.
- 5) حمزه محمود زبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 6) شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر، 2016، ص 51-52.
- 7) شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1433هـ - 2012 م.
- 8) عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي المالي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون بلد النشر، 2013.
- 9) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، الكويت، 1990.
- 10) علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 11) لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية-سير الحسابات وتطبيقاتها-، طبعة أولى، الصفحة الزرقاء العالمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 12) محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

(13) هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، الجزء الأول، طبعة ثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2011.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

(1) بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء الكيانات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2017-2018.

(2) رمضان زينب مومني، إمكانية تحسين الأداء للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -03-، 2018-2019.

(3) زرقون عمر الفاروق، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لكيانات القطاع البترولي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2017.

(4) عبد العزيز فؤاد، صعوبات وتحديات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2023.

(5) معطا الله عبله، دور المحاسبة المالية المبسطة في إرساء أسس الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق SCF، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012/2013.

ثالثا: المقالات والمجلات

(1) ايمان السيد محمد عبد الله، " أثر انجازات الثورة الصناعية الرابعة وجودة التقارير المالية على مستقبل مهنة المحاسبة - دراسة تطبيقية لشركات الاتصالات في مصر -"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، الجزء الثاني، مصر، يوليو 2024.

- (2) أسعد داود الخميس، " دور مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمنشآت بالتطبيق على القوائم المالية للشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية "، مجلة جامعة البعث، المجلد (43)، العدد (13)، كلية الاقتصاد، جامعة الفرات، 2021.
- (3) بن موقفي علي، دويبي عبد الجبار، قاسم حدة، " دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للكيانات الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صيدال- "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 09، عدد 01، الجلفة، 2023.
- (4) بن عيشي عمار، "معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014.
- (5) بومصباح صافية، " تقييم الأداء المالي للكيان الاقتصادية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر للهاتف المحمول (موبيليس) "، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08)، العدد (2)، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر 2021.
- (6) بلقاسم بن خليفة، عبد الحميد برحومة، " مقارنة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية "، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، جامعة الوادي.
- (7) حولي محمد، دريس خالد، مرزوقي مرزوقي، " المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة والمتوسطة "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2017.
- (8) حابي أحمد، زبيدي البشير، " دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي "، مجلة المناجير، العدد 2.
- (9) خنفري خيضر، بورنيسة مريم، " دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للكيانات الاقتصادية "، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 58.
- (10) دادان عبد الوهاب، حفصي رشيد، " تحليل الأداء المالي للكيانات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 7، جامعة ورقلة جامعة غرداية، الجزائر، 2014.

- (11) صحراوي إيمان، يباله فريد، " جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع الأوراسي الجزائر " ، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجزائر3، 2020.
- (12) عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويينة، " أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في الكيانات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجل12، عدد1، 2021.
- (13) عوينات فريد، كويسي محمد، مهاوات لعبيدي، " نظام المحاسبة المالية المبسطة في الكيانات الصغيرة "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
- (14) لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 01، 2007.
- (15) مختار مسامح، "النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ديسمبر 2008.
- (16) محمد بوخاري حسن علي، " أثر تقويم الأداء المالي على جودة الأداء المصرفي "، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الأول، العدد 05، أغسطس 2017.
- (17) مختار مسامح، "النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ديسمبر 2008.

ثالثا: القوانين

- (1) القانون رقم 11/07، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادر في 15 ذوالقعدة، عام 1428هـ، الموافق ل 25 نوفمبر 2007 م.

- (2) قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول، عام 1430هـ، الموافق ل 25 مارس 2009 م، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة رسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص ص 3- 5.
- (3) القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير الكيانات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادر في 11 جانفي 2017.

باللغة الأجنبية:

- 1) JOSEPH HERMAN, SYLVIE SOLANGE, FOUDA JEAN, LES DETERMINANTS DE LA PERFORMANCE FINANCIERE DES PETITES ENTREPRISES CAMEROUNAISES, FINANCE & FINANCE INTERNATIONAL, N°20, JUILLET 2020.
- 2) KAN CHANNARIKA, SEREY MARDY, THE CONNECTION BETWEEN SMEs BUSINESS PERFORMANCE AND THEIR ACCOUNTING PROCEDURES: A LITERATURE REVIEW STUDY, INTERNATIONAL JOURNAL OF MANAGEMENT ANALYTICS (IJMA), VOL.2, NO.1 ،SVAY RIENG UNIVERSITY, CAMBODIA, 2024.
- 3) Katisme Nicson, Accounting Practices and Performance of SMEs: A Case of Mukono Central Division, International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), Volume 7, ssue 1,India, January–February 2025.
- 4) NABAOU AHMED, PERFORMANCE : CONCEPTS, APPROCHES AND MODÈLES, REVUE FRANÇAISE D'ECONOMIE ET DE GESTION, VOLUME 4, NUMÉRO 11, CASABLANCA ,MAROC, 2023.

الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية جانب الأصول للكيان "A"

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2024			2023
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrainsx					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT					
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		283 806.25		283 806.25	89 286.25
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					22 964.39
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 250 998.58		1 250 998.58	87 749.36
TOTAL ACTIF COURANT		1 534 804.83		1 534 804.83	200 000.00
TOTAL GENERAL ACTIF		1 534 804.83		1 534 804.83	200 000.00

الملحق رقم (2): الميزانية جانب الخصوم للكيان "A"

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2024	2023
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		200 000.00	200 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		446 865.61	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		646 865.61	200 000.00
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		853 498.64	
Impôts		34 440.58	
Autres dettes			
Trésorerie passif			
TOTAL III		887 939.22	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 534 804.83	200 000.00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج للكيان "A"

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2024	2023
Ventes et produits annexes		9 458 516.99	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 458 516.99	
Achats consommés		-8 880 539.55	
Services extérieurs et autres consommations		-79 811.83	
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE		-8 960 351.38	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		498 165.61	
Charges de personnel		-37 500.00	
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 000.00	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		454 665.61	
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles		-7 800.00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		446 865.61	
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		446 865.61	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 458 516.99	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-9 011 651.38	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		446 865.61	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		446 865.61	

الملحق رقم (4): الميزانية جانب الأصول للكيان "B"

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2022			2021
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT				
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 382 411		2 382 411	469 368
TOTAL ACTIF COURANT	2 382 411		2 382 411	469 368
TOTAL GENERAL ACTIF	2 382 411		2 382 411	469 368

الملحق رقم (5): الميزانية جانب الخصوم للكيان "B"

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2022	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	1 736 556	- 357 425
Autres capitaux propres -Report à nouveau	-3 387 497	-3 030 073
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	-1 550 941	-3 287 498
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	319 804	69 517
Autres dettes	3 613 548	3 687 349
Trésorerie Passif		
TOTAL III	3 933 352	3 756 866
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	2 382 411	469 368

الملحق رقم (6): جدول حسابات النتائج للكيان "B"

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2021	Exercice 2020
Chiffre d'affaires		15 516 140.25	13 551 061.1
Variation stocks produits finis et en cours		-2 840 000.00	980 107.1
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I - Production de l'exercice		12 676 140.25	14 531 168.1
Achats consommés		1 979 441.37	852 842.0
Services extérieurs et autres services		2 525 209.28	3 134 874.5
II- Consommation de l'exercice		4 504 650.65	3 987 716.5
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		8 171 489.60	10 543 452.3
Charges de personnel		7 858 648.54	8 307 234.4
Impôts, taxes et versements assimilés		183 717.50	129 131.7
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		129 123.56	2 107 036.1
Autres produits opérationnels		6 437 367.64	3 999 858.0
Autres charges opérationnelles		696 078.51	1 748 741.1
Dotations aux amortissements et aux provisions		728 775.18	683 512.7
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		5 141 637.51	3 674 640.26
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		5 141 637.51	3 674 640.26
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		976 911.12	698 181.64
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		19 113 507.89	18 531 026.96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		14 948 781.50	15 554 568.34
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 164 726.39	2 976 458.62
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		4 164 726.39	2 976 458.62
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		4 164 726.39	2 976 458.62
Dont part des minoritaires(1)			
Part du groupe(1)			

CECAF

الملحق رقم (7): الميزانية جانب الأصول للكيان "C"

ACTIF	Note	Exercice 2021			Exercice 2020
		Brut	Amort-Prov.	Net	Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition(ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		146 000.00	116 400.00	29 600.00	37 600.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 497 968.86	2 497 968.86		
Autres immobilisations corporelles		13 379 451.13	8 573 095.88	4 806 355.25	5 527 130.40
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		923 933.35	923 933.35		
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		31 044.00		31 044.00	31 044.00
Impôts différés actif		1 454 168.94		1 454 168.94	1 454 168.94
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 432 566.28	12 111 398.09	6 321 168.19	7 049 943.37
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 390 326.12		2 390 326.12	5 230 326.12
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 148 366.81	295 364.81	6 853 002.00	2 570 000.92
Autres débiteurs		59 320 956.08		59 320 956.08	59 301 820.04
Impôts et assimilés		11 301 938.32		11 301 938.32	11 118 269.52
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		251 909.35		251 909.35	64 614.90
TOTAL ACTIF COURANT		80 413 496.68	295 364.81	80 118 131.87	78 285 021.50
TOTAL GENERAL ACTIF		98 846 062.96	12 406 762.90	86 439 300.06	85 334 974.87

الملحق رقم (8): الميزانية جانب الخصوم للكيان "C"

P A S S I F	Note	Exercice 2021	Exercice 2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 000 000.00	1 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves /(Réserves consolidées(1))		24 225 580.27	24 225 580.27
Ecart de réévaluation			
Ecart déquivalence (1)			
Résultat net /(Résultat net part du groupe /(1))		4 164 726.39	2 976 458.62
Autres capitaux propres -Report à nouveau		9 082 224.03	6 105 765.41
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		38 472 530.69	34 307 804.30
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		3 202 610.26	4 428 110.26
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 202 610.26	4 428 110.26
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 121 038.17	1 656 838.17
Impôts		11 020 875.51	11 392 578.61
Autres dettes		29 763 742.95	31 649 013.96
Trésorerie Passif		1 858 502.48	1 900 629.57
TOTAL PASSIFS COURANTS III		44 764 159.11	46 599 060.31
TOTAL GENERAL PASSIF		86 439 300.06	85 334 974.87

الملحق رقم (9): أعباء المستخدمين والضرائب والمدفوعات المماثلة للكيان "C"

3/charges de personnel, Impôts, taxes et versements assimilés, autres services

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	
Etudes et recherches	
Documentation et divers	
Transports de biens et transport collectif du personnel	
Frais postaux et de télécommunications	
Services bancaires et assimilés	
Cotisations et divers	
TOTAL (1)	
Charges de personnel	
Rémunérations du personnel	445 660
Rémunérations de l'exploitant individuel	
Cotisations aux organismes sociaux	115 872
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnels	
TOTAL(2)	561 532
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffres d'affaires	28 602
Autres impôts et taxes(hors impôts sur les résultats)	
TOTAL (3)	28 602
TOTAL (1)+(2)+(3)	590 134

4/Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Moins values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Perte sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités.	
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	
Autres produits opérationnels	Montants
Redevances pour concessions, brevets, logiciels et valeurs similaires	
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence et rémunérations d'administrateur ou de gérant	
Quotes-parts de subvention d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-parts de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrée sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	324 000
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	324 000

الملحق رقم (10): جدول حسابات النتائج للكيان "C"

Exercice du: 01/01/2022 au: 31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
entes de marchandises				
Produits fabriqués				
Production vendue		2 148 556		19 186
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais,remises,retournes accordés				
chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		2 148 556		19 186
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		2 148 556		19 186
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais,remise,ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité	77 622		30 110	
Déplacement, missions et réceptions				
Autres services				
Rabais,remises,retournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	77 622		30 110	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		2 070 934	10 924	
Charges de personnel	561 532		302 400	
Impôts et taxes et versements assimilés	28 602			
IV-Excédent brut d'exploitation		1 480 800	313 324	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قسالة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

Ref :.....D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

Guelma le :

تفسير سورة التفسير

المدة في : 17 / 03 / 2020

التي السيد: صاحب مقبرة

الحمد لله رب العالمين

الموضوع: ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب (ة):

الطالب (٥):

مسجل (٥) باسم علوم التيسير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر. فرع: (علوم التيسير) / (علوم مالية)

تخصص حالته الأكاديمية في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تدريب

بِمَوْسِبَتِكُمْ

موضوع الزيارة: أهمية دراسة الحالة المحسنة في تقييم

٢. ما هي الكائنات البحرية

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منّا فائزٌ التقدير والاحترام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

د. یاسر کمالی

رفیقہ سائنس القسم

Handwritten signature and stamp of the Ministry of Education, with the text "الوزارة" (The Ministry) and "التعليم" (Education) visible.

جامعه 8 مای 15
قسم
علوم الفیزیک

Handwritten signature and stamp of the Ministry of Education, with the text "مجلس التعليم" (Education Council) and "الرياض" (Riyadh) visible.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قسنطينة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم الحاسوب

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

Guelma le :

إلى التمسيد: م. ب. مزرعة

Ref. 89/225

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بمكان:

الطالب (ة): بنت حماد بن عبد الله

الطالب (ة): سوزان يوسف

مسجل (٥) بعلم علوم التيسير سنة (أولى) / (ثانية) ماستر فزاع : (علوم التيسير) / (علوم مالية)

تخصص معالجة المسوّمة في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تربية

بِمَوْسِقَتِكُمْ

موضوع الدراسة: أهمية نظام المحاسبة المالية المحسنة في تقييم

آداء الكائنات الصغيرة

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم مثافاتي التقدير والاحترام

رئيسة القسطنطينية

اسم و لقب و امضاء الأستاذ المشرف



On the north side

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

رقم : ق.ع.ت.ك.ع.ت.ج.ق / 20.....

Guelma le :

الـمـة :

إلى السيد :
للمساحة :
والمساحة :

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تدريب

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن :

الطالب (ة) :
الطالب (ة) :

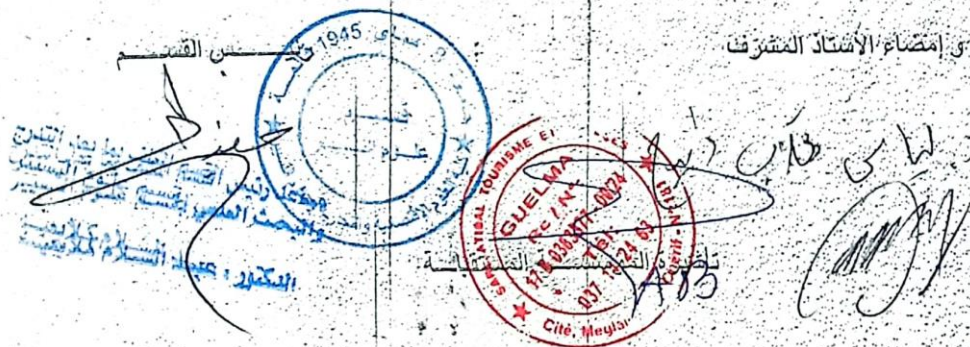
مسجل (ة) :
تخصص :
بمؤسستكم

موضوع الزيارة :
تقديم أعضاء الكليات الرضائية

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية

ولكم متشاقا لائق التقدير والاحترام

اسم و لقب : الأستاذ المشرف



المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الذي يتم اعتماده في الكيانات والمشاريع الصغيرة، و ذلك انطلاقا من الأهمية التي أولاها المشرع الجزائري لهذا النوع من الكيانات، نظرا لطبيعته الخاصة التي تستوجب نظاما محاسبيا يتماشى مع حجمه و قدراته، وهو ما تجسده المحاسبة المالية المبسطة والتي تعرف أيضا بمحاسبة الخزينة.

وقد جاء هذا النظام المحاسبي ليتمكن الكيانات الصغيرة من إعداد معلومات مالية تتصف بالصدق والدقة والشفافية في عرض الوضعية المالية الحقيقية للكيان، دون اللجوء إلى الإجراءات المعقدة المرتبطة بالمحاسبة الكلاسيكية، فقد تبين أن هذا النظام يسهل عمليات التسجيل والتقييم المالي و يقلل من التكاليف المحاسبية مما يعزز من كفاءة الرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج أن اعتماد هذا النظام يساعد في تحسين مؤشرات الأداء كهامش الربح و السيولة رغم وجود بعض التحديات في التطبيق.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المالية المبسطة، الكيانات الصغيرة.

Abstract:

This study aims to shed light on the Financial Accounting System adopted by small enterprises and micro-projects, based on the importance granted by the Algerian legislator to this type of business entities. This is due to their specific nature, which requires an accounting system aligned with their scale and capabilities a role fulfilled by simplified accounting, also known as cash-based accounting.

To assess the performance of this category of small entities, financial information—characterized by a moderate level of credibility and objectivity—was obtained, reflecting outputs of the simplified financial accounting system. The findings from field studies based on the proposed models, across various sectors (commercial, agricultural, and service-based), demonstrate that simplified financial accounting significantly contributes to determining the financial position and evaluating the financial performance of small entities. This is achieved through the use of several standardized indicators and ratios commonly employed in financial performance assessment and enhancement.

Keywords: Financial Accounting System, Simplified Accounting, Small Entities